الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2016)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان:
بوعبد الله لويزة
بوعرامة مفيدة

إشراف الأستاذ(ة):
صوفان العيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ معيزي نجاة	جامعة	رئيسا
د/ صوفان العيد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ/ حناش إلياس	جامعة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018

شكر وعرفان

لحمد لله حمدا كثيرا طيبا ومباركا فيه نحمده ونشكره، الحمد ، وفقنا لنكون طالبتين للعلم الذي هو ميراث الأنبياء، فلك الحمد حتى ترضى وإذا رضيت وبعد الرضى.

الصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الفاتح لم أغلق والخاتم لما سبق وناصر الحق بالحق والهادي لصراط مستقيم ومخرجنا من ظلمات المعصية والجهل لنور العلم والطاعة.

أما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ القدير الدكتور "صوفان العيد" المشرف على هذه المذكرة ونشكره على هذه التوجيهات العلمية القيمة التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	I
الملخص	II
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والمختصرات	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى اقتصاديات المحروقات	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية	**8**
المطلب الأول: مفهوم الثروة النفطية	**8**
المطلب الثاني: أهمية النفط	**11**
المطلب الثالث: طرق اكتشاف البترول	**14**
المطلب الرابع: وضعية النفط في العالم	**15**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسوق العالمية النفطية	**20**
المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية	**20**
المطلب الثاني: أنواع السوق النفطية والمتعاملون فيها	**22**
المطلب الثالث: العرض في السوق العالمية للنفط	**27**
المطلب الرابع: الطلب في السوق العالمية	**28**
المبحث الثالث: ماهية حول السعر النفطي	**30**
المطلب الأول: تعريف السعر النفطي	**30**
المطلب الثاني: أنواع السعر النفطي	**31**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السعر النفطي	**32**
المطلب الرابع: الأزمات السعرية للنفط	**34**
خلاصة الفصل	**41**

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات	**44**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	**44**
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	**46**
المطلب الثالث: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	**49**
المطلب الرابع: طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات	**51**
المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري	**53**
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	**53**
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري	**54**
المطلب الثالث: التوازن والإختلال في الميزان التجاري	**56**
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	**59**
خلاصة الفصل	**61**
الفصل الثالث: تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	
تمهيد	**63**
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر	**64**
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر	**64**
المطلب الثاني: خصائص ومميزات قطاع المحروقات الجزائري	**66**
المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	**69**
المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016	**70**
المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016	**70**
المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016	**73**
المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000- 2016	**76**
المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري	**78**
المطلب الأول: تعريف النموذج وكيفية بنائه	**78**
المطلب الثاني: الأسلوب الإحصائي المعتمد	**80**
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة	**82**
خلاصة	**89**

الخاتمة	**91**
قائمة المراجع	**94**
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في نهاية كل سنة 2008-2016.	17
2-1	الإنتاج العالمي من النفط الخام في نهاية كل سنة 2008-2016.	19
1-3	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك و البترول الجزائري.	68
2-3	تطور احتياطات النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.	69
3-3	تطور إنتاج النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016.	69
4-3	تطور الصادرات في ظل تغير أسعار النفط 2000-2016.	71
5-3	الهيكل السلعي للصادرات خلال الفترة 2005-2016.	72
6-3	تطور الواردات النفطية خلال الفترة 2000-2016.	74
7-3	الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة 2005-2016.	75
8-3	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.	76
9-3	وضعية الميزان التجاري الجزائري.	77
10-3	تطور سعر النفط وسعر الصرف و رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016.	83
11-3	نتيجة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لرصيد الميزان التجاري الجزائري بعد استخدام برنامج EVIEWSS7.	85
12-3	اختبار ستيودنت لمعلمة نموذج الميزان التجاري.	86
13-3	اختبار فيشر لمعلمة نموذج الميزان التجاري.	86

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط بحسب القطاعات الاقتصادية لعام 2014	**13**
2-3	مناطق القبول و الرفض لاختبار داربن واتسون.	**82**
3-3	مناطق القبول و الرفض لاختبار داربن واتسون للنموذج المقدر	**87**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	جدول توزيع ستيودنت
02	جدول توزيع فيشر
03	جدول دوربن واتسون
04	جدول الصادرات والواردات2009-2014
05	جدول الصادرات والواردات2006-2008
06	جدول الصادرات والواردات2015-2016

قائمة المختصرات و الرموز

قائمة المختصرات والرموز

المقدمة العامة

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، فقد لعب دورا مؤثرا و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسا في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، والشركات الاحتكارية كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط والتحكم في سوق النفط العالمية والضغط على منظمة الأوبك التي أنشأت كضرورة حاسمة للوقوف في وجه هده الاحتكارات .

وقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة مند اكتشافه إلى يومنا هدا بسب العديد من العوامل التي أثرت على اقتصاديات العديد من الدول سواء كانت مستوردة أو مصدرة، إلا أن معدل إنتاجه واستهلاكه في توسع وتضاعف بالرغم من محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد يعتمد في نشاطاته على مصادر أخرى، لكن لم يتم اللجوء إليها كبديل بسبب ارتفاع تكاليفها ومحدوديتها.

والثروة النفطية تشكل المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري لكون صادراتها أحادية المصدر تقتصر على الصادرات من المحروقات و التي تمثل حوالي 98% فمند الاستقلال اعتمدت الجزائر على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية ،كما أنها أعطت لهدا القطاع أهمية كبيرة، فكانت دائما ترصد له مبالغ ضخمة على حساب القطاعات الأخرى، وقد أثر دلك سلبا على ميزانها التجاري باعتباره المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة و يعتبر أهم عنصر في ميزان المدفوعات، فهو يقدم نظرة ثاقبة على الضغوط التي تتعرض لها المحروقات، وعليه فان حركة أسعار النفط تؤثر على حصيلة الصادرات في الجزائر وعلى قيمة المدفوعات من الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هده الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى إلى دراستها يمكن حصرها في السؤال التالي:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)؟

وسعيا منا للإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالثروة النفطية؟
- كيف يتم تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- ما هي العوامل المؤثرة على الميزان التجاري؟
- كيف انعكست تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2016)؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية قمنا بوضع و صياغة مجموعة من الفرضيات التي سنعتمد عليها في بحثنا و التي سنقوم بتأكيدها أو نفيها أثناء الدراسة و تتمثل في:

- هناك علاقة طردية بين أسعار المحروقات ورصيد الميزان التجاري الجزائري.
- إن أسعار المحروقات ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

ثالثا: أهداف الدراسة

من خلال هده الدراسة نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- توضيح العلاقة التي تربط الميزان التجاري بأسعار النفط.
- التعرف على العوامل المؤثرة على أسعار النفط و الأزمات البترولية.
- محاولة فهم ما يحدث في الأسواق العالمية للنفط و إبراز التفسيرات و الأسباب الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016).

رابعا: المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بالموضوع أما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا المنهج التحليلي من خلال تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، إلى جانب المنهج القياسي لاستقراء المعطيات الخاصة بالدراسة .

خامسا: أهمية الدراسة

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الوطني و العالمي و دلك للدور الذي يؤديه في تطور الدول سواء المستهلكة أو المنتجة على الرغم من انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة و في هده الدراسة سيتم توضيح العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وشرح كيف يتأثر بتغيرات أسعار النفط .

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ **أسباب ذاتية:**
  - الميول الشخصي.
  - تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد وعلاقتها بموضوع الدراسة.
- ✓ **أسباب موضوعية :**
  - الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع المحروقات في الجزائر كون معظم المداخل متأتية منه.
  - إبراز الدور الكبير الذي يلعبه سعر النفط في التأثير على الميزان التجاري الجزائري.

سابعا: حدود الدراسة

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجسد من خلال بناء نموذج قياسي انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي و ذلك لمعرفة الأثر الناجم عن تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري و دلك من خلال المعطيات الإحصائية المتاحة من سنة 2000 إلى سنة 2016 م وركز في هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري .

ثامنا: الدراسات السابقة

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث الأكاديمية لمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية وسنعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هدا البحث وهي كما يلي:

- دراسة الطالب عبادة عبد الرؤوف بعنوان "محددات سعر نفط منظمة الأوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية(1970-2008) "، رسالة ماجستير، تخصص نمدجة اقتصادية.

وقد تناولت الدراسة التطور التاريخي لأسعار النفط ومنظمة الأوبك بالإضافة إلى السياسة التنموية في الجزائر وفي الجانب التطبيقي تم تحديد العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام بعض طرق القياس الاقتصادي ، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ وجود علاقة ايجابية بين التغير في الناتج الداخلي الخام و سعر النفط الخام المؤخر.
- ✓ وجود علاقة ايجابية تربط الاستثمار والناتج الداخلي الخام المؤخر بفترة واحدة.

- دراسة الطالبة دوحة سلمى بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013"، أطروحة دكتوراه حيث تناولت الدراسة مفاهيم حول سعر الصرف، آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري وسبل علاج تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، وفي الجانب التطبيقي قامت الطالبة بدراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، حيث أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول بواسطة اختبار adf، وقد تحصلت على نتائج من أهمها وجود علاقة طردية بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار البترول وتطور رصيد الميزان التجاري.
- دراسة الطالب وحيد خير الدين بعنوان"أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات " -دراسة حالة الجزائر-،رسالة ماجستر، حيث تناولت الدراسة مدخل إلى اقتصاديات النفط وكذا السوق النفطية العالمية والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة إلى

تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ الطاقات المتجددة تبقى بعيدة كل البعد بأن تكون مصدر بديل كلي للثروة النفطية على الأقل في العقود القليلة القادمة؛
- ✓ الثروة النفطية هي عماد الاقتصاد الجزائري فالريع البترولي يساهم بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية؛
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجزائر يعتمد على القطاع الزراعي بالإضافة إلى القطاع السياحي فهما الخياران الاستراتيجيان للتنمية.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ما يلي:

الفصل الأول الذي يستعرض مدخل إلى اقتصاديات المحروقات من خلال التطرق إلى معرفة الثروة النفطية والسوق العالمية للنفط بالإضافة إلى أساسيات حول السعر النفطي، أما الفصل الثاني فهو يعالج الإطار النظري للميزان التجاري من خلال إبراز أسسه النظرية وكدا أساسيات حول ميزان المدفوعات، بينما يتطرق الفصل الثالث إلى قطاع المحروقات بالجزائر وتطور الميزان التجاري الجزائري بالإضافة إلى دراسة قياسية حول تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري.

عاشرا: صعوبات الدراسة

عند إعداد هذه الدراسة اعترضتنا صعوبات منها:

– تضارب بعض الإحصائيات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري في الأرقام واختلافها من هيئة لأخرى وكذلك من حيث الوحدة.

– قلة المراجع المتعلقة بالميزان التجاري في مكتبة الكلية.

الفصل الأول: مدخل إلى اقتصاديات المحروقات

المبحث الأول:ماهية الثروة النفطية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسوق النفطية.

المبحث الثالث: أساسيات حول السعر النفطي.

تمهيد:

النفط هو المصدر الأول للطاقة في العالم، يستحوذ على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحظى تطوراته بالمتابعة المستمرة لما يقوم به من دور حيوي في تحريك الاقتصاد العالمي سواء للدول المنتجة أو المستهلكة، فبدون الثروة النفطية ما كان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية.

يعتبر النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع، فقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة مند اكتشافه وحتى يومنا هذا وذلك نتيجة إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ولأهميته الكبيرة أصبح موضوع نقاش في كل المنظمات الدولية والإقليمية.

ونهدف من خلال هذا الفصل والذي خصصناه كمدخل لاقتصاديات المحروقات أن نلقي الضوء من خلال مباحثه الثلاث على:

المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسوق العالمية للنفط.

المبحث الثالث: أساسيات حول السعر النفطي.

المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية

احتل النفط مكانة عالمية عالية، كمورد استراتيجي يساهم وبشكل كبير في تطور مختلف الأنشطة الصناعية، فهو يحظى برعاية واهتمام خاص في مختلف الأوساط فمن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى النفط وأهميته وطرق الكشف عنه دون أن ننسى وضعيته في العالم.

المطلب الأول: مفهوم الثروة النفطية

في هذا المطلب سوف تتعرف على النفط وأصله وأنواعه وكذا خصائصه الفيزيائية.

أولا: تعريف النفط

إن كلمة النفط في الأصل كلمة لاتينية petroleum وتعني Petr الصخر+ الزيت oléum أي بمعنى زيت الصخر، فالنفط يعتبر مادة بسيطة ومركبة، وفي ذات الوقت فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزء يتألف من ذرات[1].

وهناك من يعرفه بأنه عبارة عم مزيج من الهيدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون والهيدروجين، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية الأخرى، بالإضافة إلى الهيدروكربونات، فإن النفط يحتوي بكميات ضئيلة على موارد أخرى، ومركبات معقدة من النيتروجين والكبريت والأكسجين[2].

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتغال بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر[3].

---

[1] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء الأول، جامعة ورقلة، 2014، ص6.

[2] أمال رحمان، محمد توهامي ظواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل**، حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 12، جامعة ورقلة، 2013 ، ص19.

[3] نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 1986- 2008**، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الشلف،2009، ص2.

وينظر إلى النفط على انه مادة غازية، وهي الهيدروكاربونات الغازية، ويطلق عليها الغاز الطبيعي Natural GAS، حيث تكون لعنصر الميثان أكبر نسبة فيه 70%- 90%، ويمكن إسالته أو تسييله تحت ضغط عال ودرجة حرارة عالية[1].

ثانيا: أصل النفط

لقد انقسم الباحثون في تفسير نشأة النفط واصل تكون البترول إلى قسمين، قسم يؤيد النشأة العضوية، أما القسم الآخر من الباحثين فغنه يؤيد النظرية الغير عضوية لنشأة البترول، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي:

1- **النظرية العضوية** : وفقا لهذه النظرية فإن مادة المصدر الأولية للنفط والتي تسمى البروتوبترول كانت عضوية وأنها تكونت من بقايا بعض الكائنات الحية الحيوانية والنباتية، وخاصة الأحياء البحرية الدقيقة التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في البحار والمحيطات وإن هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما عنصران أساسيان في تركيب النفط، وإن النفط يحتوي على البوروفيرين والنيتروجين واللذان يوجدان في المواد العضوية ولقد تحولت هذه المواد العضوية نتيجة ملا تعرضت له من ضغوط هائلة وارتفاع كبير جدا في درجات حرارة الأرض بفعل تحركات القشرة الأرضية إلى صخور رسوبية تسمى بصخور المصدر، وفي ثناياها تحولت البقايا العضوية الغنية بالكربون والهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية تكون منها النفط الخام والغاز الطبيعي نتيجة عوامل الضغط والحرارة والتفاعلات الكيميائية[2].

2- نظرية النشأة اللاعضوية: إن أول نادي بهده النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مندليف" وقد افترض هذا العالم أن تكوين الزيت السائل جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كربيد الحديد في باطن الأرض في المياه الجوفية تحت درجات عالية من الضغط والحرارة وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتات الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي[3].

---

[1] خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية- العربية**- دراسة حالة الجزائر 1990- 2014، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2015، ص2.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار الأحياء التراث العربي، لبنان، 2011، ص15.

[3] إبراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط** حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2015، ص10.

ثالثا: الخصائص الفيزيائية للنفط الخام :

ترتبط الخواص الفيزيائية للخامات النفطية بتركيبها الكيميائي ومحتواها من البرافينات والمركبات العطرية والصموغ والاسفلتين والمركبات الكبريتية وسنعرض أهم هذه الخواص فيما يلي[1]:

1- الكثافة: تعرف الكثافة بأنها كتلة واحدة الحجم يرمز لها بالرمز p حيث: $p= \frac{}{V}$

M: هي الكتلة (غرام، كيلوغرام... الخ)

V: الحجم (متر مكعب، سنتيمتر مكعب... الخ)

وتعتبر الكثافة أهم الخواص تعبيرا عن النفط الخام وإحدى أهم الدلائل الأساسية لجودته وهي ترتبط بالتركيب الكيميائي للنفط فتزداد بزيادة نسبة الفحوم الهيدروجينية الثقيلة (الهيدروكربونات المعقدة) وخاصة الصموغ والاسفلتين.

2- اللزوجة: هي الصيغة أو الخاصية الفيزيائية المميزة للسوائل، إذ أنها تقاوم تغير شكلها وتعرف بأنها عكس السيولة أو الميوعة، ويقال عن سائل بأنه لزج عندما يكون غليظ القوام وقليل الحركة (لا ينسكب بسهولة)، ويعتبر أهم خاصية فيزيائية للنفط.

تقاس اللزوجة التحركية في الجملة الدولية (ST) بوحدة باسكال ثانية (PA.S) وتسمى اصطلاحا بالديكابواز وعمليا تقاس اللزوجة بوحدة البواز (P) حيث: $1\ Poisse = 10^{-1}\ Pa.s$

3- الانضغاطة ومعامل المرونة الحجمي: تعتبر الانضغاطة عن قابلية السائل للانضغاط أي خاصية تغير حجمه عن تغير الضغط المطبق عليه.

4- الكهربة: ينتج عن احتكاك مادتين مختلفتين بصفتهما الفيزيائية والكيميائية شحنات كهربائية تدعى بالكهرباء الساكنة، وهذا يفسر تشكل الكهرباء الساكنة في كثير من حالات نقل وتخزين النفط الخام ومنتوجاته المكررة، وذلك نتيجة لحركة السائل في الأنابيب أو عند تعبئة الصهاريج، أو خزانات الناقلات النفطية المختلفة أو خزانات التخزين، فإذا كان كمون الأنابيب المعدنية المعزولة أو الخزانات المليئة بالنفط كبيرا، بالنسبة للأرض فان أي عملية تماس خارجية ما بين هذه الشحنات أو الأرض تؤدي إلى تشكل شرارة كهربائية قد تؤدي إلى حريق أو انفجار في المواد البترولية.

[1] عيسى قاشبار قحوش وآخرون ،**المستحلبات النفطية وسلوكياتها**، الجامعة الخاصة السورية ، مشروع تخرج لنيل الإجازة في الهندسة البترولية، كلية هندسة البترول، 2015، ص 9، متاح على الموقع: http://www.spu.edu. التاريخ 23-03-2018، الساعة:11:00.

5- التبخر: تتعلق عملية التبخر أو منتجاته إلى حد كبير بضغط البخار المشبع فكلما كبر هذا الأخير كلما زاد تعرض السائل (النفط) للتبخر، ومن ناحية أخرى يتعلق ضغط البخار المشبع بدرجة حرارة السطح، الخارجي للسائل، فبزيادة درجة الحرارة هذه يزداد الضغط البخاري وبالتالي فإذا خزن النفط في خزان مفتوح فسيحدث له تبخر، وسيفقد جزءا من مركباته الخفيفة وستكون الكمية المفقودة أكبر كلما ارتفعت درجة حرارة الوسط المحيط.

6- درجة الغليان: تعتمد درجة غليان النفط الخام على محتواه من المركبات الطيارة (مركبات خفيفة) فالزيوت الخفيفة درجة غليانها $25C^0$ أما الزيوت الثقيلة تصل درجة غليانها إلى أكثر من مئة درجة.

7- الفعالية الضوئية: تسمى أيضا المقدرة الدورانية الضوئية وهي تعبر عن مقدرة المادة على حرف منحنى الضوء المستقطب، وتعود هذه الخاصية في النفط الخام إلى وجود مادتي الفيتوسترين والكوليسترين فيه وقد استخدمت هذه الخاصية للاستدلال على المنشأ العضوي للنفط الخام، حيث أن الأولى مادة عضوية توجد في النباتات والثانية توجد في الحيوانات. للنفط خواص فيزيائية أخرى منها الرائحة، الضغط الجزيئي، التوتر السطحي... إلخ، وهي خواص قليلة الأهمية بالنسبة لدراسة الخواص الانسيابية للنفط الخام.

ويصنف البترول الخام إلى ثلاثة أنواع رئيسية وإن كانت تتقارب فيما بينها وهي[1]:

- البترول البرافيني: الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا ممتازا من الشمع ومن الزيوت الممتازة؛
- البترول الإسفلتي: الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية؛
- البترول الخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.

المطلب الثاني: أهمية الثروة النفطية

للثروة النفطية أهمية في اقتصاديات الدول تزداد يوما بعد يوم فهي السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم، وهي المصدر الأول للطاقة وتعتبر العجلة التي تحرك الاقتصاد العالمي.

[1] حمد بن محمد آل شيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2007، ص71.

أولا: الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية :

للثروة النفطية أهمية بالغة لا تعد ولا تحصى، فهو السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن، وهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي والاقتصاد الحديث الذي ارتبط في تقدمه وتطوره أشد ارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة، ونجد الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي، وقطاع النقل والمواصلات القطاع الزراعي والسياحي... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، ولقد غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل، حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار، وتحريك المكينة الزراعية، وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي...الخ، فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد دون نفط، هذا النفط والدي بعد تكريره يتم الحصول على عدد من المنتجات المهمة لتسيير حياتنا اليومية وأهم هذه المنتجات نجد[1]:

1- الغازولين: وهو أهم مشتقات البترول ويستخدم كوقود للسيارات.

2- الكيروسين: ويستخدم كوقود للطائرات.

3- الديزل: ويستخدم كوقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء والشاحنات وغريها.

4- زيوت التشحيم: وتستخدم في تزييت المحركات وآلات المصانع.

5- الإسفلت: ويستخدم في رصف الشوارع وعزل الأسطح.

ثانيا: الأهمية الصناعية والتجارية للثروة النفطية :

1- الأهمية الصناعية: احتل النفط مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة مند تفجر الثورة الصناعية فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي يستوردها العالم بكثافة، تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية، والتي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة باستثناء الطاقة النووية المحدودة الاستعمال، لذلك يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغل البشر وتصنع المنتجات، فثلث النفط في العالم مكرس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعاية الأساسية للاقتصاد، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا يمكنها الاستمرار

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص69.

بشكل منتظم دون نفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى كون النفط مصدرا للحرارة والطاقة المحركة، فهو يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم والتزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلة ومواصلة الإنتاج[1].

وتقدر نسبة استهلاك النفط العالمي في قطاع الصناعة بنحو 80% والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-1): إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط بحسب القطاعات الاقتصادية لعام 2014.

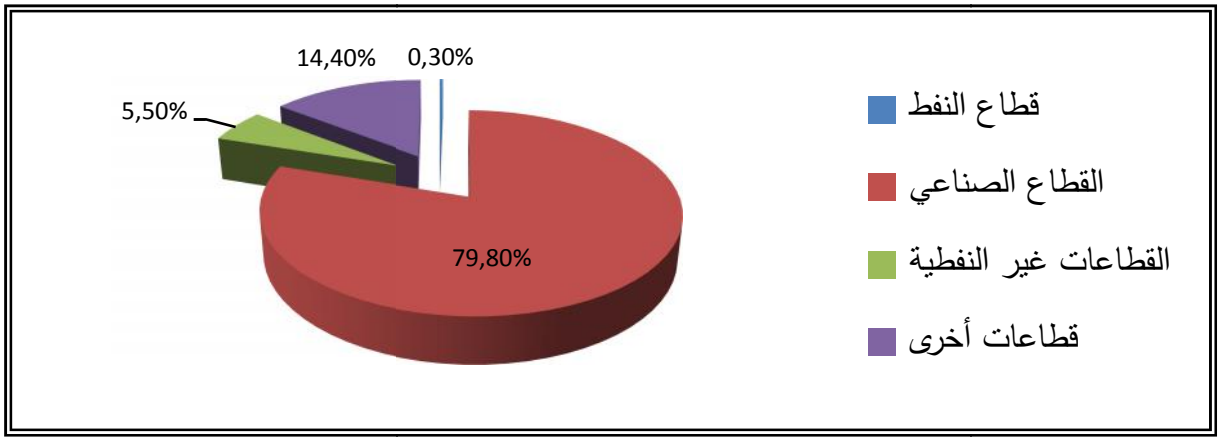

source : International energyagency, **Key world Energy Statistics**, 2016, p32.

2- الأهمية التجارية: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن النفط ومشتقاته من السلع المتداولة والمتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاته[2].

ثالثا: الأهمية السياسية والعسكرية[3]:

1- الأهمية السياسية: تميز النفط بمزايا جعلت منه مادة حيوية، ووضعته موضع الصادرة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى، وأكد على هذا خبراء الطاقة والاقتصاد، حيث أجمعوا على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئية، وهذا ما جعل الصراع عليه يشتد بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه، هذا الصراع يزداد بعد أخرى هذا إن لم نقل بأنه يزداد يوما بعد يوم، وأصبح بذلك النفط الركن الأساسي من استراتيجيات الدول، إذ

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2000، ص ص 74، 75.

[2] نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 74، 75.

أصبحت تدرك أن النفط مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور فمن أراد أم يمتلك قراره ويبسط نفوذه وسيطرته على العالم اليوم، لا بد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة وهذا لن يحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للنفط.

والنفط والسياسة متغيران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالنفط أصبح ملازما لكل العلاقات الدولية لهذا سعت الشركات الأمريكية الكبرى إلى تدعيم مجالس إدارتها بمجموعات من كبار المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع، وهيئة أركان الحرب المشتركة والمخابرات المركزية.

2- الأهمية العسكرية: للنفط أهمية كبيرة في القطاع العسكري إذا يعتبر محرك آلات المصانع الحربية والتي بدونها لا يمكن إنتاج أية آلة حربية مهما كان نوعها، ناهيك أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الآلات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة فعند نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية، أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماما بالغا لتامين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر إنتاجه، لأنها تدرك أن عدم الحصول عليه سيؤدي بها إلى ما لا يحمد عقباه.

المطلب الثالث: طرق استكشاف البترول

تعددت طرق البحث عن البترول وبلغت من التطور التكنولوجي مدى بعيدا، في إجراء المسح السيزمي أو المغناطيسي أو الكهربي- برا وبحرا وجوا- وتقدمت باستخدام الحسابات الآلية التخصصية، وتشمل طرق استكشاف البترول على أربعة طرق وهي[1]:

أولا: المسح الجوي والاستشعار عن بعد : Aerial Survey a Renoote sensing

تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار عن بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت حيث يتم تصوير المنطقة – المراد البحث فيها عن البترول- من الجو وذلك عن طريق آلات تصوير خاصة، ثم يتم دراسة الصور حتى يتمكن من وضع خرائط جيولوجية توضح ملامح السطح الجيولوجية وبذلك يتمكن الجيولوجيون والفنيون من تحديد أفضل هذه الأماكن للبحث عن البترول فيها.

ثانيا: المسح الجيولوجي السطحي: Surface Geological mapping

يعد عمل المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن للاحتمال وجود البترول فيها، يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور في هذه الأماكن، ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص، 201- 203.

المعامل ومن المعلومات المستخلصة من ذلك ليتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع البترول.

ثالثا: المسح الجيوفيزيائي: Géophysical surveying

تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا عند الكشف عن البترول، وهي تنقسم بدورها إلى عدة طرق وهي كما يلي:

1- طريقة الجادبية: Gravity Method: وهي تعتمد على قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

2- الطريقة المغناطيسية: Magbetic Method: تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أنه لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها، وهذه الطريقة لا تكفي في الكشف عن البترول.

رابعا: طريقة قياس الموجات الزلزالية: Siesmo Recording:

أي قياس سرعة انتقال الموجات الصوتية وانعكاسها خلال طبقات الصخور المختلفة وذلك باستخدام جهاز السيزموغراف Siesmorgraph ولاستعماله يضع الخبير شحنة من الديناميت في حفرة صغيرة ثم يفجرها فتنتشر الموجات الصوتية الناتجة عن الانفجار إلى أن تصطدم بطبقة من الصخور تردها إلى سطح الأرض حيث يسجلها الجهاز المذكور، وبقياس الزمن اللازم لوصول الموجات إلى الصخر ثم انعكاسها إلى السطح يتعرف الخبير على أنواع الصخور والأعماق التي توجد عندها[1].

المطلب الرابع: وضعية النفط في العالم

أولا: الاحتياطي العالمي من النفط :

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزن في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، ويعرف بأنه المعروف والمؤكد من كميات النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة الممكن، عرضا وطولا وسمكا، ويمكن تقسيم الاحتياطي النفطي إلى عدة أنواع:

[1] خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 17، 18.

1 –الاحتياطي المثبت (مؤكد): وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية وبالظروف الاقتصادية والتقنية المتوافرة[1].

2–الاحتياطي المحتمل أو المتوقع: هو عبارة عن كمية البترول التي يمكن الحصول عليها الحصول عليها في المستقبل من الكميات التي تم اكتشافها من المواد الهيدروكربونية مطروحا منها الاحتياطي المؤكد ، وبمعنى آخر فإن الاحتياطي المحتمل يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كمية الاحتياطي المؤكد، والكميات الإضافية يمكن الحصول عليها عن طريق تطوير البترول لتصل إلى أقصى حدودها الإنتاجية، وكذلك عن طريق استخدام وسائل استخلاص جديدة لم يستخدم قبل ذلك [2].

3–الاحتياطي الغير مكتشف: ويعرف بكميات البترول التي لم يتم اكتشافها والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول، وتكون هذه الاحتياطات غير محددة[3].

[1] عيسى محمد الغزالي، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد 56، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص5.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمود يونس، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2008، ص207.

[3] رمضان، محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص204.

جدول رقم (1-1): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة 2008- 2016 للدول العربية الأوبك

الوحدة: مليار برميل

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الامارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
تونس	0.6	0.4	0.4	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.1	264.6	264.5	265.4	265.9	265.4	266.4	266.4	266.2
سوريا	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	115	143.1	142.3	142.3	141.4	143.1	142.8	142.1	148.4
قطر	25.4	26.7	25.5	25.3	25.2	25.1	25.2	25.2	25.2
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	44.3	47.1	47.1	48	48.5	48.4	48.4	48.4	48.449.5
مصر	4.4	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	3.5	3.4
الأردن	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
السودان	5	5	5	5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
عمان	5.6	5.5	5.5	5.5	4.958	4.974	5.151	5.603	5.373
المغرب	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
موريطانيا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.20	0.02	0.2	0.2	0.2
اليمن	2.670	2.670	2.670	2.670	3	3	3	3	3
أوابك	667.8	699.9	698.2	698.9	701.4	701.1	701.3	701.3	706.2
الدول العربية الأخرى	13.3	12.3	13.3	13.3	9.5	9.5	9.7	9.8	9.9
أجمالي الدول العربية	681.2	713.1	711.5	712.1	710.9	701.6	711	711.2	716
دول الأوبك العربية	660.2	692.3	690.9	691.5	694.2	693.8	694.5	694.8	699.7
أوبك	950.5	954.4	990	1001.5	1007.6	1007.9	1006.1	1003.7	1008.6
المجموع	1170.9	1188.1	1236.7	1244.7	1268.8	1283.8	1284.3	1284.7	1278.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2017 ، ص8.

من خلال الجدول **رقم(1-1)** يتضح لنا أن الاحتياطي العالمي يزداد عام بعد عام في معظم الدول بسبب التقنيات الحديثة المتبعة والاكتشافات، إذ بلغت الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام سنة 2008 ب 1170.9 مليار برميل لتصل سنة 2014 إلى 1284.8 مليار برميل في حين قدر الاحتياطي العالمي لسنة 2016 ب 1278.2 مليار برميل.

أما الاحتياطي في الدول العربية فقد قدر نهاية 2016 بحوالي 716 مليار برميل أي ما يمثل نحو 56% من الاحتياطي العالمي. إذ تحتل الإمارات العربية المركز الأول من حيث الاحتياطي من النفط في الدول العربية، حيث قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن الاحتياطي المثبت يكفي لمدة 52.9 سنة اعتبارا من سنة 2012.

جدول رقم (1-2): الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة 2008- 2016

الوحدة: مليون برميل

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	2572.2	2242	2324	2564	2652.5	2797	2794	2988.9	3088.3
البحرين	182.2	182	182	190	173	197	202	202	202
تونس	85	82	78.8	70	63.3	60.1	49.6	47.1	48.7
الجزائر	1356	1221	1190	1162	1203	12.03	1193	1157	1146
السعودية	8532	8184	8165.6	9311	9763.4	9637	9712.7	1192.6	1460.2
سوريا	390	375.1	387	330	170	31	10	9.7	8
العراق	2280	2336	2358	2578	2942	29.80	3110	3744	4164
قطر	842.8	733	733.4	734	736	724	709	649	582
الكويت	2676	2261.1	2312.1	2658.7	2870	2708	2692	2883	2898
ليبيا	1749	1474	1495	589.5	1454	993.3	480	401.5	390.2
مصر	554.8	546.2	560.7	566	570.4	579.6	593.4	596.2	567
الأردن	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01
السودان	458.2	475.2	462.1	470	99.7	117.8	122	105	102
عمان	669.2	712.6	758.5	779.4	813.4	844.1	856.3	885.1	908.59
المغرب	0.5	0.5	0.5	0.5	0.1	0.2	0.16	0.16	0.16
موريطانيا	12.8	11.2	8.2	7.7	6.6	6.8	6	5.25	5
اليمن	293.5	284.5	275	190	180.1	158.8	140.4	44	27
أوابك	21220.5	19636.9	19786.6	20733.2	22597.6	21910.3	21545.7	22871.1	23557.3
الدول العربية الأخرى	1443.3	1483.7	1504.3	1447.7	1099.9	1127.6	1124.9	1039.7	1042.8
إجمالي الدول العربية	22654.8	21120.6	21290.9	22180.8	23697.5	23038	22670.6	23910.6	24597.1
دول الأوبك العربية	20008.5	18451.6	18578.1	19577.2	21620.9	21042.6	20690.7	22016.1	22728.7
أوبك	31570.3	29084.5	29180.3	30015.5	32675.9	31837.6	30905.1	31792.5	333006.6
إجمالي العالم	840949.2	71066	71810.4	72204.8	73815.7	75173.7	46422.3	48384.2	78925.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 28.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفط يعتبر أكبر مصدر عالمي لتوليد الطاقة التي تحتاج إليها الاقتصاديات العالمية، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها، وتبين الإحصائيات الصادرة عن وكالة الطاقة بان كمية النفط المنتجة في العالم ارتفعت إذ قدرت سنة 2008 ب1170.9 مليون برميل لتصل سنة 2014 إلى 1284.7 مليون برميل، وبسبب الأزمة العالمية 2014 اتفقت الدول المصدرة للنفط إلى خفض إنتاجها ليصبح الإنتاج العالمي سنة 2016 إلى حوالي 1278.2 مليون برميل.

المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للسوق العالمية للنفط

تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية

سنتطرق إلى تعريف السوق النفطية وخصائصها:

أولا: تعريف السوق النفطية

هي سوق تضم كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض من جهة، ومشترين أو مستوردين والذين يمثلون جانب الطلب من جهة أخرى، ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار القلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد من المتعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه[1].

كما تعرف السوق النفطية على أنها السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمه[2].

ثانيا: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأسواق نذكرها فيما يلي:

---

[1] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 18، 19.

[2] مراد علة، **محاضرة في دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية وتحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)**، جامعة بسكرة، ص 97، متاحة على الموقعhttp://strategicvision.ecssr.com في 30افريل 2018 على الساعة 11

1- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وأخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، حيث استوردت ما يقارب 62.4% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010.

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب، ولا يمكن الفصل فيما بينهاّ، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية و غيرها، تليها مرحلة الحفر و التنقيب، الاستخراج و الإنتاج[1].

3- سوق التكتل (الكارتل) المنظمات والهيئات: تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته في الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، حيث ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئة والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك والأوابك والوكالة الدولية للطاقة التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.

4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة[2].

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة سوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

---

[1] فطيمة لبعل، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد دولي، بسكرة، 2017، ص 72 .

[2] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة** دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة **تلمسان**، 2015، ص 30.

كما تتميز الأسواق النفطية بأنها أكثر تنافسية وسوق غير مستقرة وشفافة[1].

المطلب الثاني: أنواع السوق النفطية والمتعاملون فيها

تعتبر الصناعة النفطية من أهم الصناعات في العالم من حيث استثماراتها وأرباحها بالإضافة إلى تركزها في عدد صغير من الشركات العالمية والدول المنتجة، لذلك فإن توازن القوى يشكل مكونا أساسيا في السوق العالمية للنفط والتي تشمل عدة أنواع وأطراف.

أولا: أنواع السوق النفطية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطورت طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق النفطية هي كما يلي[2]:

1- الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفات الفورية التي نمت في منظمة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات، تتم غالبا هذه الصفقات بين طرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد لأي مصرف ليسجل هذه العمليات، في هذه الحالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقد فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

إن المناطق التي نمت وتطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة، فهي تمتاز بتعامل بترولي كثيف، إضافة إلى المنتجين والمستعملين نوعان من المتعاملين التجارة والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.

وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية نيويورك، في آسيا، أما الخامات المرجعية فهي البرانت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ودبي في آسيا.

2- الأسواق الآجلة: نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد نوعان لهذا الشكل من الأسواق:

---

[1] نفس المرجع، ص30

[2] مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2004، ص 14.

– **الأسواق النفطية المادية الآجلة:** تعمل مثل هذه الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال طول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكنه يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل والبائع ، تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا عدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

– **البورصات النفطية:** ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي(SIMEX) .

ثانيا: المتعاملون في السوق النفطية

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية وتتمثل في الشركات النفطية والدول المصدرة للبترول والدول المستوردة له، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية للبترول تتغير لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث، ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

1– شركات النفط العالمية: مرت حياة ونشأة الشركات النفطية الكبرى وكذا تطورها من المراحل منذ عام 1858 إلى غاية اليوم إلا أن أغلب الشركات اندمجت فيما بينها وذلك لحماية نفسها وكذا مصالحها من الزوال والإفلاس وأبرز هذه الشركات التي مازالت محافظة على استقرارها وكذا وجودها حاليا في السوق النفطية أهمها[1]:

– **شركة اكسون موبيل :** التي تأسست سنة 1999على اثر اندماج اكسون مع شركة موبيل و هي شركة عملاقة يقدر إنتاجها اليومي 3.921مليون برميل بإحصائيات سنة 2008.

[1] نجية معداوي، **الآليات القانونية في عمليات تصدير النفط الخام الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الخاص، الجزائر 2015، ص ص 21؛22؛25.

– **شركة شل:** تعتبر شركة شل ثاني أكبر شركة نفطية بعد اكسون موبيل ويمتد نطاق عمل هذه الشركة ليغطي حوالي 140 بلد في العالم حيث قدرت عائداتها بـ 306.731 ملايير دولار، إضافة إلى شركة النفط البريطانية وشركة شيفرون تكساسو وغيرها، وتتميز الشركات العالمية عن غيرها من الشركات الأخرى بمجموعة من الخصائص من أبرزها:

خاصية التكامل: فشركات النفط العالمية هي شركات متكاملة في أنشطتها الاقتصادية بصورة خاصة، سواء كان ذلك التكامل رأسيا أو عموديا أو أفقيا؛

خاصية الاحتكار: إن ميزة وصفة الاحتكار تنعكس في بروز قليل ومحدود من الشركات النفطية الكبرى في الاستحواذ والسيطرة على مجمل أو مجموع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو العالمي؛

–**خاصية تنوع وتوسع النشاط الاقتصادي:** هذه الشركات الاحتكارية تسعى دوما لتنوع وتوسع أكثر فأكثر في مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي كالبحث واستغلال مختلف مصادر الطاقات البديلة.

2– الشركات المستقلة: لا شك أن من أبرز التطورات التي حصلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد الصناعة النفطية العالمية، ظهور شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب والإنتاج طبقا لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الامتياز التقليدية من وجوه عدة وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة، وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى تقلبها إلى فئة الشركات الخاصة مثل بترو براز Petrobras البرازيلية (خصخصة 39%) وسينوبك الصينية Sinopec (خصخصة 43%)[1].

3– الشركات الوطنية: في ظل التغيرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب الحرب العالمية الثانية كان لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها في السوق العالمية النفطية.

من هنا برزت فكرة إنشاء شركة وطنية للنفط يعهد إليها بالقيام بجميع الأنشطة النفطية في السوق المحلية من البئر حتى المستهلك النهائي كما يعهد إليها بتنمية والاستغلال الموارد النفطية بمفردها، أو

[1] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

بالاشتراك مع شركات أجنبية وفي تلك الحالة تقوم الشركة الوطنية بممارسة دور الرقابة على ما يقوم به الشريك الأجنبي من أنشطة طبقا للقانون الصادر بتنظيم تلك الأنشطة.

وتعرف شركة النفط الوطنية بأنها شركات تملكها أو تسيطر عليها الدول التابعة لها، وهناك أكثر من 100 شركة بترولية وطنية في الدول المنتجة والمستهلكة مملوكة لدولها كليا أو جزئيا وقد تم تصنيف 45 شركة منها ضمن مجموعة 100 أكبر شركة بترولية في العالم سنة 2011[1].

4- منظمة الأوابك: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) أنشأت عام 1968 وتظم في عضويتها كل من الدول التالية، الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، العراق، قطر ومصر، وتعتبر الأوابك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشأت باتفاقية بين أقطار تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام والحفاظ على سوق البترول بشروط عادلة ومعقولة، باعتبار أن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة ويشكل إنتاج دول الأوابك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياط العالمي للنفط[2].

5- منظمة الأوبك: تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد في الفترة 10،14، 1960 بحضور ممثلين عن كل دولة مشاركة واختيرت جنيف (سويسرا) مقرا لها، ثم انتقل مقرها فيما بعد إلى فيينا (النمسا) بيع وشراء، وبالتالي فهي ليست أحد مكونات قنوات توزيع البترول، ومع ذلك فأهدافها وسياستها ومقرراتها تؤثر مباشرة على قنوات توزيع البترول لأنها ملزمة لأعضائها الذين هم بائعو البترول الرئيسيين في العالم.

ومن بين أهم الأهداف التي تضمنها إعلان قيام منظمة الأوبك ما يلي [3]:

- توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار؛
- العمل على إعادة الأسعار إلى مستواها السابق؛
- العمل على أن يكون تعديل الأسعار في المستقبل بالتشاور بين شركات والحكومات الدول الأعضاء.

---

[1] لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] http:// www. Kibs.Edu.com، 10 الساعة 2018مارس 30 التاريخ

[3] عبد الرءوف عبادة، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية وقياسية، 1970-2008، رسالة ماجستير، تخصص نمدجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص 43.

– العمل على وضع نظام لتأمين استقرار الأسعار بوسائل فيما بينها تنظيم الإنتاج مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وإمداد منظم واقتصادي للدول المستهلكة وعائد عادل للمستثمرين؛

– تجنب أي أعمال تنافسية من قبل عضو على حساب آخر، خصوصا إذا انطوى على عقوبة تقدم عليها الشركات ضد واحد أو أكثر من الأعضاء.

6– الوكالة الدولية للطاقة: أنشأت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما اصطلح الغرب على تسميته بأزمة الطاقة، أو الصدمة النفطية والتي تلت إقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة 1973 على زيادة أسعار وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973، وقد قامت الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي يلتزم الأعضاء بإتباعها وهي[1]:

- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- إحلال المصادر البديلة محل النفط الخام في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- تضع كل دولة عضو في الوكالة برنامجا قوميا للطاقة يستهدف بصفة أساسية خفض الواردات النفطية؛
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية وتنمية الصادرات البديلة للنفط من ناحية أخرى.

ومن بين أهداف الوكالة[2]:

- وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات أو الانقطاع في الإمدادات النفطية؛
- رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية؛
- البحث عن مصادر نفطية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد كليا على مصادر هذه الأخيرة؛

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2012، ص127–129.

[2] **نفس المرجع، ص** 130.

- تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة تشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها؛
- دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة.

المطلب الثالث: العرض في السوق العالمية للنفط

سنقوم في هذا المطلب بتعريف العرض البترولي والعوامل المؤثرة على العرض البترولي وذلك من خلال ما يلي :

أولا: تعريف العرض البترولي[1]:

العرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين.

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط، فزيادته (العرض) أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر حتى وان كانت النظريات الاقتصادية تقول أن علاقة العرض مع الأسعار عكسية،إلا أن العرض وكأي نشاط اقتصادي قابلا للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات، وبالتالي فعرض السلعة البترولية يتميز بمرونة محددة هذه المرونة يمكن النظر إليها وفق نظريتين:

1- تحديد درجة ونوعية مرونة العرض ويمكن معرفتها من خلال قسمة التغير النسبي لكمية السلعة المعروضة على التغير النسبي لسعر السلعة، ونتيجتها تكون مرونة متأثرة بالسعر أو غير متأثرة سواء كان التأثير كبيرا أو صغيرا، فمرونة عرض السلعة البترولية الخام تكون قليلة في المدى القصير، لأن التغير في الكميات المعروضة يكون أقل من التغير في سعرها، ومرنة في المدى المتوسط والبعيد.

2- من ناحية الكميات البترولية المكتشفة من البترول والممكن استخراجها وعرضها حاضرا أو مستقبلا، فالمدى الزمني لاستغلالها أو عرضها ليس ثابتا بل هو متغيرا، وبالتالي يمكن القول أن مرونة العرض في هذه الحالة ترتبط بالعمر الزمني لاستغلال الثروة البترولية، وبما أن العمر الزمني لاستخراج وعرض السلعة البترولية قصير، طويل ومتوسط، فمرونة العرض البترولي وفق هذه النظرية تكون مرنة في المدى القصير والمتوسط ومعدومة المرونة في المدى البعيد.

[1] علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي** –دراسة حالة الجزائر 1970–2006، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008، ص ص33–34.

ثانيا: العوامل المؤثرة على العرض البترولي

بعد ظهور منظمة الأوبك وانتقال السوق البترولية من سوق احتكارية إلى تنافسية أصبح العرض البترولي يخضع ويتأثر بعدة عوامل أهمها[1]:

1- الطلب البترولي: يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي، لأن الطلب هو من يخلق العرض.

2- السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج: لهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض، وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.

3- سعر النفط: تقول النظريات الاقتصادية أن علاقة العرض بالسعر في أي سوق هي عكسية، فزيادة عرض السلعة يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح، فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر وهذا للحصول على مداخيل إضافية لتغطية حاجياتها الاقتصادية، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخيلها على عوائد النفط، أما إذا كانت الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط، وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات، خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط.

4- سعر السلع البديلة: قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر للطاقة أخرى كالفحم وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط.

لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والفحم، بعدما تم إهماله سابقا، فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا.

المطلب الرابع: الطلب في السوق العالمية للنفط

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الطلب البترولي وأهم محدداته:

أولا: تعريف الطلب البترولي

هناك عدة تعاريف للطلب النفطي نوجز أهمها فيما يلي:

[1] نفس المرجع، ص 34.

تعريف 01: يعرف الطلب النفطي على أنه مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت بغرض استهلاكي كالبنزين أو الكيروسين، أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البيتروكيماوية[1].

تعريف 02: عرفت الوكالة الدولية للطاقة IEA: الطلب النفطي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير، ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة[2].

ثانيا: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها[3]:

1- النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5. 9% عام2016 .

وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، ففي عام 2000 وصل إجمالي الطلب إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي.

2- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية هي السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

3- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر المشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية البادرة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

---

[1] IEA, International Energy Agency.

[2] Joel, Maurice, **Prix du pétrole** , France, PAO-Pris , 2001, P16.

[3] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، 2010، ص ص 93، 94.

4- النمو السكاني: كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة، استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط،أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل للنفط.

5- أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا وسلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السعلة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط وتتميز السلع البديلة بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها.

المبحث الثالث: أساسيات حول السعر النفطي

إن التغيرات التي شهدتها أسعار النفط عالميا توحي بعدم الاستقرار الذي يشهده سوق النفط، فسعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف السعر النفطي وأنواعه وكذا العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى الأزمات السعرية التي تعرض لها.

المطلب الأول: تعريف السعر النفطي

يعرف السعر النفطي اقتصاديا على أنه تعبير عن قيمة شيء مادي (سلعة) أو معنوي (خدمة) بوحدة نقدية محددة في فترة زمنية معينة، لهذا فإن السعر قد يكون معادل للقيمة كما قد يكون غير ذلك، حيث نجد أن العلاقة بين قيمة الشيء وسعره هي علاقة غير ثابتة، إذ أنها تتغير تبعا لتفاعل وتداخل عدة عوامل (اقتصادية، سياسية، اجتماعية ... الخ)، بناء على ذلك يمكن القول أن سعر النفط ما هو إلا تعبير عن قيمة السلعة النفطية بوحدة نقدية معينة، وفي فترة زمنية معينة، لكن جدير بالملاحظة أن العلاقة بين سعر النفط وقيمته كانت في الغالب علاقة غير متكافئة، حيث ظل هذا الأخير لفترات طويلة أقل بكثير من قيمة النفط الحقيقية كمورد ناضب وكمصدر مهم وحيوي[1].

[1] حمزة بن سبع ، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم في الجزائر) حالة الجزائر ما بين 1970-2010**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2012، ص 3.

كما يعرف السعر النفطي بأنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام، المقاس بالدولار الأمريكي المكون من "42 غالون" معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية، التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار.

مما انعكس ذلك على أسعار النفط، وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي، منذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي واستمرت حتى الآن[1].

المطلب الثاني: أنواع السعر النفطي

هناك عدة أنواع من أسعار النفط تتمثل فيما يلي:

1- السعر المعلن: أعلن هذا السعر لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ساند رد أويل نيوجرسي الأمريكية عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط ، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعار على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير[2].

2- السعر المتحقق: وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية، وتشمل هذه الأسعار كمية النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط علما بأن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة[3].

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية.

---

[1] سهام حسين البصام ، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية (دراسة تحليلية)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 3.متاحة على الموقع :
http:// dlibrary-univ-boumardes, 14/03/2018 ,13 :00.

[2] مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات**، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد الأول، المسيلة، 2016، ص 3.

[3] نفس المرجع، ص4.

3- **السعر الضريبي:** ويمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية[1].

4- **سعر الإشارة:** ويأخذ اتجاهين هما[2]:

- أن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، وبذلك يمثل سعر الإشارة النفطية بين السعر المعلن والمتحقق ويمكن الوصول إليه عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة، كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1960.

- كما يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجة الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط، حيث قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة، ونفوط الإشارة عديدة منها: النفط العربي الخفيف، نفط أوبك، نفك غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.

وهناك أنواع أخرى للأسعار نذكرها فيما يلي:

- **السعر الفوري:** ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام مثل سوق (روتردام، سنغافورة)

- **السعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار.

- **السعر الحقيقي:** يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السعر النفطي

يتأثر السعر النفطي بعدة عوامل يجعله يتغير من وقت لآخر سواء بالارتفاع أو الانخفاض بذكرها فيما يلي[3]:

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] نفس المرجع، ص104.

[3] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط عالميا**، مجلة جامعة الأزهر، غزة، العدد الأول، المجلد 15، 2013، ص ص334-337. متاحة على الموقع:

http://www alazhar.edu.ps/journal. 25/04/2018.15 :30.

أولا: العوامل الاقتصادية

إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي على النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط.

1- الطلب العالمي على النفط: وينقسم الطلب على النفط إلى نوعين: الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية، وإن الطلب على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط يتغير بغرض الاستهلاك، يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات للنفط، أما الطلب عل بالنفط بغرض المضاربة أو الأسواق العالمية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف 80 من القرن الماضي ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية.

1-2- العرض العالمي على النفط: تعتبر الإمكانات المتاحة من المخزون في حقول النفط والسياسات للدول النفطية ومدى حاجاتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصدريه، ومن أجل الحصول على الموارد النقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية.

ثانيا: العوامل الجيوسياسية

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط وفي التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدر أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع،وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة 2000-2010 في تدبدب أسعار النفط.

ثالثا: العوامل المناخية والنفسية

1- العوام المناخية: هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير التي تسبب في توقف الإنتاج أو زيادة الطلب على وقود التدفئة بسبب برودة الطقس.

2- العوامل النفسية: تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط، لا تختلف كثيرا عن أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض أو الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي يشكلون في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو

أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل نذكر:

– التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، فلسطين، السودان، اليمن، مصر وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع الأسعار؛

– انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضغط الدولار؛

– تهديد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بوقف أعمال إيران النووية.

رابعا: العوامل النقدية والفنية

1– العوامل النقدية: إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة الأوبك، ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، فقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من الأسواق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية.

2– العوامل الفنية: تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلان فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة و قد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدت إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في أخرى.

خامسا:عامل الندرة

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير دلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسن من هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدود على وجهة الدقة.

المطلب الرابع: الأزمات السعرية للنفط

يمكن تعريف الصدمة بأنها موجات متعاقبة من الارتفاعات الحادة في أسعار برميل النفط، يعقبها موجا أخرى من الاضطرابات الشديدة تحدث خلال فترة تتراوح بين 3 إلى 8 سنوات على المستوى العالمي[1]، إذن هناك أزمات أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وأخرى أدت إلى انخفاضه.

[1] خطاب عمران صالح ، أسحق يوسف حمدان، **تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004–2015**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 37، جامعة تكريت، 2017، ص53. متاحة على الموقع:
http://www:iasj net. 12:30 **الساعة** ، 2018 أفريل 10 بتاريخ

أولا: أزمات ارتفاع أسعار النفط

1 – الأزمة النفطية الأولى سنة 1973: وتعتبر أول صدمة بترولية سببها حرب سوريا ومصر على إسرائيل والتي أثرت جليا في الدول الصناعية باعتبارها دول مستوردة له، فأصبحوا يعانون الركود التضخمي، هذه الصدمة الخارجية جعلت من الدول تبني برامج على المدى البعيد لتخطي أزمات بترولية مستقبلية[1]، وقد قامت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، واجتمعت ست دول من أعضاء الأوبك وقرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70% وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية[2]:

_ حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار؛

- إعطاء قيمة فعلية للبترول؛
- ربط أسعار البتول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة؛
- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية؛
- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية على الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25%مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أبراح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

---

[1] حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا**، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، 1970–2010، أطروحة دكتوراه، تلمسان، ص106.

[2] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق دكره ، ص ص 14–18.

– **انخفاض قيمة الدولار:** فقد شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها لاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقة للنفط.

– **المنافسة العالمية على الطاقة:** إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

– **تضاعف قوة الأوبك:** مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة 7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

ولقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وماله من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار من خلال:

– التخفيض من استعمالات الطاقة، سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيض تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974؛

– تكوين مخزون إستراتيجي؛

– تعويض النفط بمصادر طاقوية قوية بديلة؛

– تشجيع الاستكشافات النفطية.

2– الأزمة النفطية سنة 1979:

عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ عام 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل الواحد إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية وفي ظل الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ

36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار[1].

اتخذت منظمة الأوبك 1979 قرارات بشأن تغيير السياسة السعرية، بحيث أن ممثلي بدلان المنظمة قرروا من هذا التاريخي فصاعدا المحافظة على أسعار الحد الأدنى فقط، أما المستوى الأعلى فكان قابلا للتبدل، ويجب أن يتحدد مستوى أسعار السوق بالطلب والعرض فقط، وبدأت البلدان المصدرة للنفط تتبع نهج إقامة صلات مباشرة مع مستهلكي النفط، دون الحاجة إلى وساطة الشركات الغربية التي كان يمر بسعرها الجزء الأعظم من التجارة الدولية للنفط[2].

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية:

- **انخفاض الإنتاج الإيراني:** أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر إنتاجه، وقد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار.

- **تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:** إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها[3].

3- الأزمة النفطية سنة 2004: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة عام 1987[4].

4- الأزمة النفطية لسنة 2008: شهدت أسواق النفط على امتداد سنة 2008 تقلبات في أسعار النفط لم يسجل لها مثيل، حيث قفزت أسعار النفط الخام إلى مستويات مرتفعة وصلت إلى ما يقارب حاجز 150 دولار للبرميل في منتصف السنة، ثم انهارت مجددا إلى مستوى 40 دولار للبرميل بحلول منتصف

---

[1] محمد بن بوزيان، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد1، الجزائر،2013 ،ص125-126.

[2] علي محمد تقي، عبد الحسين القزويني، **الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981 ص340.

[3] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، ص ص 76-77.

[4] محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 126

سنة 2009، وقد فسر بعض الاقتصاديين هذا الارتفاع إلى بقاء منحنى العرض عند مستوى مستقر مقابل زيادة الطلب هو السبب الوحيد للارتفاع المستمر في أسعار النفط، وهذا الرأي يتعارض مع الحجج التي اعتمدها بعض الاقتصاديين الآخرين الذين فسروا الارتفاع بسياسات الاقتصاد الدولي[1].

ثانيا: أزمات انخفاض أسعار النفط:

لقد شهدت الأسعار النفطية عدة أزمات انخفض فيها سعر النفط، وتتمثل هذه الأزمات في:

1- أزمة النفط سنة 1986[2]: في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن التزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها مل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلف أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الوطنية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1982-1985)، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982-1986) حيث بلغت 134 مليار دولار، وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما يساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في :

[1] يوسف ديبي، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (200-2010)**، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2013، ص ص16،17.

[2] سمية موري، **أثر تقلبات الصرف على العائدات النفطية**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

– **الغش الممارس بين أعضاء الأوبك:** في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، وحددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها؛

– **المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك:** إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي؛

– **انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة:** عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم.

2– الأزمة النفطية سنة 1998[1] : في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاد كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4%عام 1997 إلى 1.8%سنة1998.

ومع بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج حول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 مليون دولار للبرميل.

3– الأزمة النفطية سنة 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات مخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور

[1] سمية موري، المرجع السابق، ص 80.

منتجات بديلة وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية[1]، ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة إلى[2]:

– **أسباب سياسية:** فقد أرجع بعض المحليين الاقتصاديين والخبراء الانهيار العالي لأسعار المحروقات إلى التغيير السياسي البحث، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب "توماس فريدمان" بعنوان "حرب المضخات" وبنا في تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز.

– **أسباب اقتصادية:** تتمثل أساس في فترة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخري، وفي المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منظمة اليورو، وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار.

[1] مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، ندوة مقدمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري**، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 14 ماي2015، ص 5.

[2] فاطمة فوقة، **تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، الجزائر، 2016، ص 12.

خلاصة

يحتل النفط المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة لعدم قدرة المصادر الأخرى على منافسته رغم تعريفه للنضوب والإخلال البيئي، وتعتبر الأسواق البترولية سوق احتكار قلة تتحدد فيها الأسعار النفطية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأوبك التي تميزت بانخفاض الأسعار وتحكم الشركات النفطية العالمية بها، ومرحلة ما بعد ظهور منظمة الأوبك ومحاولتها التحكم بأسعار النفط.

وتتسم تجارة النفط في السوق العالمية بالتغير وصعوبة التحكم في العوامل المؤثرة على أسعار النفط التي تتغير بالارتفاع أو الانخفاض ما يؤثر على الصادرات والواردات لمختلف الدول المنتجة والمصدرة له وهو ما ينعكس على وضعية الميزان التجاري لهذه الدول.

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري.

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري.

تمهيد

إن تحليل الوضع الخارجي لاقتصاد بلد ما يجسده ميزان المدفوعات من خلال البيانات والمعاملات وجميع التدفقات المالية بين الدول، حيث أن كل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والديون، وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد، ولأهميته البالغة تحاول الدول معالجة الاختلال في موازينها على اختلاف الأسباب المؤدية لدلك يعتبر الميزان التجاري أهم جزء مكون لميزان المدفوعات الذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز الإطار النظري للميزان التجاري من خلال إلقاء الضوء على:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري.

المبحث الأول: الأساسيات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة، لكونه السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الدولة أو الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الخارجي(العالمي)، بعلاقات تبادلية تكون فيها الدولة إما مدينة أو دائنة. إذ يحضى بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة عموميات حول ميزان المدفوعات من خلال مفهوم ميزان المدفوعات وهيكله، التوازن والاختلال فيه، وطرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات سجل تسجل فيه قيمة الحقوق والالتزامات للبلد مع العالم الخارجي

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر أهمها:

"النسبة بين مجموع المدفوعات المطلوبة ومجموع الديون المستحقة وقد لا يبين الميزان هده الحقوق والديون جميعا إنما يكتفي ببيان صياغتها أي الفرق بين حقوق الدولة وديونها"[1].

– ويعرف أيضا بأنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الوكلاء الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الوكلاء الآخرين في العالم الخارجي[2]

– كما يعرفه الصندوق النقد الدولي بأنه السجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة، بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة معينة، وذلك بسب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو يسبب هجرة الأفراد والتغيرات في القيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق الخاصة والتزامات اتجاه بقية دول العالم[3].

ويعرف بأنه "عرض ملخص لجميع العمليات الإقتصادية، التي تمت مع بقية العالم الخارجي خلال سنة ما"[4].

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 159.

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص188.

[3] نوري موسى شقيري، محمد عبد الرزاق الحنيطي، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 188.

[4] سامي خليل، **المرشد في الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص249.

كما يعرف بأنه السجل الأساسي الذي يتضمن جميع المعاملات الإقتصادية التي تمت بين حكومات ومؤسسات مواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة "[1].

ثانيا: تركيب ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسين[2]:

1- **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية بترتيب عنها دخول للعملية الأجنبية(الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2- **الجانب المدين:** وتسجل كل عملية عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزامات للدولة من قبل الدول الأخرى.

وأما عموديا فجرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة.

ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز، عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة[3].

وتبرز كذلك أهميته في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة، من حيث القوة والضعف، ومن تم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا للسياسات المالية والنقدية، وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي[4].

ويفيد ميزان المدفوعات الدولية أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك فيما بينهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب(أو

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 40.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص 92،93.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 236،237.

[4] سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على مميزات المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 71،72.

امتصاص الفائض) أو إزالة العجز وذلك كوسيلة لفتح أو تخفيض التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية[1].

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

تعدد العمليات وتنوعها يتطلب أن تصنف وفقا لطبيعتها ولذلك عادة ما يتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أولا : الحساب الجاري: يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية التي تتم بصورة دورية من السلع والخدمات والتحويلات بدون مقابل (الهبات والإعانات) خلال فترة إعداد الميزان، ويعد أهم حساب في ميزان المدفوعات لأنه يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية وتتكون من ثلاثة أجزاء[2]:

1) **الحساب التجاري السلعي (حساب التجارة المنظور):** المقصود بالتجارة المنظورة هي المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت ما يسمى الميزان التجاري الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة .

2) **الحساب التجاري الخدماتي (حساب التجارة غير المنظورة):** ويشمل كافة الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات والتي تشمل العديد من العناصر أهمها:

- **خدمات الشحن:** كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع؛
- **خدمات التأمين:** استخدام الأجهزة ومؤسسات التأمين في الدولة للتأمين على بضائع الدول الأجنبية[3]؛
- **خدمات السياحة:** وتشمل كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشأ عن التبادل السياحي والتي أهم بنودها أجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح؛
- **خدمات الأصول:** المحلية العاملة في الدخل حيث أن إيرادات الدولة المحلية من أصولها الموظفة في الخارج تعامل كخدمة؛
- المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة المحلية من الدولة الأجنبية؛
- الفوائد التي تدفع وتقبض مقابل قروض مالية سابقة بالإضافة إلى النفقات وإيرادات البعثات الدراسية والنفقات المحلية بالتمثيل السياسي.

---

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 338.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 269.

[3] توفيق عبد الرحيم يونس حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 22، 23.

3- **حساب التحويلات من جانب واحد:** ويشير إلى الفائض من تحويلات الدولة المحلية والنقدية والعينية للأجانب عن تحويلات الدولة الأجنبية للدولة المحلية ويضم جميع التحويلات التي تتم بدون مقابل سواء كانت حكومية أو خاصة أو من جانب واحد[1].

ثانيا: حساب رأس المال

ويشمل كل التدفقات النقدية إلى الداخل من العملات الأجنبية ناقص التدفقات النقدية إلى الخارج من العملات الأجنبية، ويشمل ميزان رأس المال على التدفقات الداخلية من الذهب بالإضافة إلى التدفقات الخارجة منه، ورسميا يتم تقسيم معاملات رأس المال بطريقة يتم فيها عزل المعاملات الرأس مالية طويلة الأجل، والتي تشمل على أصول تستحق بعد عام أو أكثر عن المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل والتي تتضمن أصول تستحق بعد مدة أقل من عام[2]، ويمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلة[3].

ثالثا: حساب الاحتياطات الرسمية

يمثل حساب رأس المال ويتشكل من الفرق بين أرصدة القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية وأرصدة القطاع المحلي من الأصول الأجنبية ويسجل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في سنة معينة، وذلك بإجراء التسويات الحسابية لها في الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، كما يعبر عن التغير في الاحتياطي الدولي للدولة، حيث أن تسوية المدفوعات الدولية تتم عن طريق الصرف الأجنبي، والذهب الذي يعتبر منذ القدم من أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالالتزامات الدولية، وعليه تقوم الدولة بتسوية الاختلال في ميزان مدفوعاتها (سواء الفائض أو العجز) باستخدام الأرصدة من الذهب شراء أو بيعا.

وخلاصة ذلك أن هذه التحركات في الاحتياطات الرسمية الدولية تستعمل بغرض إجراء التسوية عند حدوث الفائض أو العجز في ميزان مدفوعاتها وتتكون هذه الاحتياطات من[4]:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (البنك المركزي)؛

---

[1] نفس المرجع، ص 24.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

[3] Samir mannal et yves simon, **Technique Finanière International**, 7éme édition, economica, paris, 2002, p 46.

[4] محمد زراقة، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة قياسية– حالة الجزائر 1990–2014**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015، ص ص 41، 42.

– رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الأجنبية؛

– الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (أدونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية)؛

– الأصول الوطنية قصيرة الأجل لأدنوات خزينة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية؛

– الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية لدى البنوك الوطنية؛

– مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إن أمكن للسلطات النقدية؛

– موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقيات؛

– القروض التي تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

رابعا:حساب السهو والخطأ

يقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج أي أن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين ،مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين ، لدلك فإن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ،إلا أن مثل هدا التوازن لا يتحقق ودلك لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة من المعاملات الدقيقة التي تدخل في ميزان المدفوعات ،وقد يحصل تباين بين الأرصدة الدائنة والمدينة أو سهو في إدخال بعض الفقرات كل هدا يستوجب إدخال بند يدعى "بالموازنة أو فقرة السهو الخطأ"[1].

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب أنواع الاختلال الموجود فيه، وكيفية معالجتها وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات

1– التوازن المحاسبي

ويطلق عليها التوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، من خلال تساوي أو تكافئ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات

[1] عبد القادر السيد عابد متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الأردن، 2011، ص52.

ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة، ويمكن تحقيق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة[1].

2- التوازن الاقتصادي: وفي هذه الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

يستوجب التوازن في ميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن بين هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة، أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة، الهدف منها توازن الجانب الدائن مع المدين لميزان المدفوعات [2].

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات لدولة ما، لذلك تبحث الدولة عن العناصر التي تساعد على تحقيق التوازن بين المدفوعات من قبل بلد إلى الخارج والإيرادات المستلمة من الخارج حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته [3].

[1] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، حالة الجزائر، تخصص بنوك وتأمينات، رسالة ماجستير، قسنطينة، 2004 ص 29.

[2] محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3] كامل دريد آل شبيب، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 81.

1- حالة العجز:

يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة، أو الوضع الذي يزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد، وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات يقصد به زيادة الجانب المدين عن الدائن في العمليات المستقلة، ويجب أن نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات وبين الخلل فيه، فاللفظان غير مترادفان، فاللفظ الثاني يشمل حالة العجز والفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بالفائض زيادة الجانب الدائن عن المدين في العمليات المستقلة[1].

والعجز يدل على عدم مقدرة الدولة على تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي [2].

2- حالة الفائض:

هنا يكون الرصيد موجب أي أن المتحصلات في العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات، تعلن أن السياسة التجارية المتبعة (السياسات الاقتصادية الأخرى) لم تنجح في تحقيق التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه من تخلي البلد صاحب الفائض باضطرار عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراد مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني تحقق مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة، أن لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخم ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة[3].

---

[1] سمير فخري، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، بسكرة، 2015، ص 115.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (التحليل الجزئي والكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 401، 402 .

المطلب الرابع: طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، ووجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز، لذلك يتم تسوية الخلل بواسطة التصحيح في طرق آلية السوق أو عن طريق تدخل السلطات العامة.

أولا: التصحيح عن طريق آلية السوق

تتم تسوية الاختلال عن طريق آلية السوق، وذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية ، النظرية الكينزية، النظرية الحديثة، فالفكر التقليدي في هذا المجال استقر على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي ومع أزمة الثلاثينات وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار إلى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي في الدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات وتأخذ طريقة التصحيح عن طريق آلية السوق أربعة أشكال هي[1]:

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

ويختص هذا التصحيح بقاعدة الذهب والدي بدوره يتطلب ثلاث شروط أساسية هي: ثبات الأسعار الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر، مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية وتلخص هذه النظرية في الاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة توازن ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر ويرافقها زيادة في عرض النقود في التداول ، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع الأسعار المحلية وسترتب عنها انخفاض الصادرات نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، بالإضافة إلى ارتفاع الاستيراد نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر المحلين، وأما في حالة العجز فالنتيجة تكون معاكسة ولكنها تعود إلى توازن الميزان أيضا.

2- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاتها، عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته إلى الخارج أي في الأسواق الأجنبية، غير أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق، وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع الأجنبية

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون ، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2010، ص 59.

فيزداد الطلب على هذه المنتجات المحلية، وهكذا ترفع الصادرات مقارنة بالواردات، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات

3- التصحيح عن طريق الدخول:

وتعتمد على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على سعر الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط هذه النظرية:

- ثبات أسعار الصرف؛
- جمود الأسعار (ثباتها)؛
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

4- طريقة المرونات:

أظهرت النظريتان الكينزية والكلاسيكية بعض العيوب الممكنة في الاختلال الحاصل في ميزان مدفوعاتها، حيث اعتمدت كلتا النظريتان على ثبات أسعار الصرف، التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة ، وانتشار نظم الصرف القائمة على التقويم، فالنظرية الكلاسكية استندت إلى مجموعة من العروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وجاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة والتي سوف تؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني، حيث تزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن تم سيؤثر على ميزان المدفوعات.

ثانيا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

يحدث التوازن كثيرا في الحياة الاقتصادية،حيث أن الدولة لا تدع قوى السوق لشأنها في أعادة التوازن لميزان المدفوعات، إد أنها تتدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الخلل، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك باتخاذ توليفة من الإجراءات على نحو التالي[1] :

1- إجراءات داخلية:

- بيع الأسهم والسندات للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في ميزان المدفوعات ؛
- بيع العقارات المحلية للحصول على النقد الأجنبي؛

[1] محمد زراقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 54، 55.

-استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو فرض الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان؛

-استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل.

2- إجراءات خارجية:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي؛

- بيع الأسهم والسندات التي ملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لدى مواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الثاني: أسس نظرية حول ميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أهم جزئ مكون لميزان المدفوعات الذي يمثل صافي إيرادات الواردات و الصادرات للدولة ، وسنبرز مفاهيمه الأساسية في هدا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات التجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع والخدمات من وإلى البلد.

أولا: تعريف الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه سجل تسجل أو تدون فيه جميع المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية، وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية مثل السلع الزراعية والصناعية... الخ. [1]

ويعرف أيضا بأنه رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات[2].

الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[3] وتظهر فيه القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين، وهي السلع التي تمر عن طريق والسلطات الجمركية وتعتبر الصادرات السلعية بمثابة متحصلات والواردات منها بمثابة مدفوعات[4].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[2] خالد بورحلي وآخرون، **فعالية سياسة التخفيض على ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة 1986-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد1، 2015، الجزائر، ص 177.

[3] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] محمد عبد العزيز عجميه، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات وواردات الدولة، إذ تقوم الصادرات بالعملة المحلية، في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي (X -M) مثلا على أن الصناعة كفوءة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلعي يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي قي ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي، وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبيته احتياجات الاقتصاد، تلجأ الدولة للاستيراد لسداد احتياجات اقتصادها، إلى جانب عدم مقدرة الدولة على توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه الدي لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري[1].

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسين:

أولا: الميزان التجاري السلعي[2]:

يطلق عليه اسم "ميزان التجارة المنظور" لأنها تتناول سلعا مادية ملموسة تمر عادة تحت نظر الجمارك، عند انتقالها من بلد لآخر ويشتمل هذا البلد على الواردات والصادرات السلعية.

تقيد الصادرات المنظورة في الجانب الدائن، وذلك نظرا لما يترتب عليه انتقال ملكية السلع من المقيمين إلى غير المقيمين، وتقيد الواردات المنظورة في الجانب المدين، وذلك لما يترتب على الاستيراد من انتقال ملكية السلع من غير المقيمين إلى المقيمين.

وتختلف طريقة تقييد قيمة الصادرات والواردات السلعية، وذلك لأن البلدان المختلفة لا تتبع أساسا موحدا، فغالبا ما تقوم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي على أساس ثمن السلعة في ميناء التصدير، قبل أن تضاف إليه نفقات النقل والتأمين، أما الواردات فتقوم بالقيمة "C.I.F" أي على أساس ثمن السلعة في ميناء

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 234.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص ص 159، 160.

الوصول مضافا إليها نفقات النقل والتأمين لذلك فإن الصندوق النقد الدولي يرى بأن تقوم كل من الصادرات والواردات بالقيمة "F.O.B"، على أن تقيد نفقات النقل والتأمين في البلد الخاص بنفقات النقل والتأمين.

ثانيا: الميزان التجاري الخدماتي

ويسمى أيضا عمليات الخدمات، وهي تعتبر غير منظورة لأنها غير مرئية فعليا، ولا تمر عبر أجهزة الجمارك، وتشمل على الصادرات والواردات من الخدمات، ومن أهم أوجه عمليات الخدمات ما يلي[1]:

1- خدمات النقل: وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن)، أو يؤديها الخارج إلى المقيمين (مدين)، وتشمل أيضا على أجور البضائع وثمن تذاكر السفر وبنود أخرى، مثل رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وتموينها بالوقود... الخ.

2- التأمين: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل، بضائع، حياة، حوادث...) بما في ذلك إعادة التأمين.

3- الرحلات إلى الخارج: وتشمل مصروفات المسافرين، سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل، وتقدر القيمة هنا غالبا على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

4- الدخول من الاستثمارات الخارجية: وتتضمن المدفوعات الحكومية، التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية أو غير عسكرية كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية، والفوائد على القروض العامة...).

5- الخدمات الأخرى: وتشمل على بنود الدخول المكتسبة من العمل في الخارج (لغير المهاجرين)، والعمولات التجارية ومدفوعات البريد والهاتف، والدعاية وإيجار الأفلام، والعوائد على الحقوق الأدبية... ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة أنها تساهم في تكوين الدخل الوطني واستخدامه، ولذا فإنه يطلق عليه ميزان المعاملات التجارية.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري وأسباب الاختلال

بالرغم بأن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي.

[1] نفس المرجع، ص 50.

أولا : التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخر، مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج المحلي + الواردات} = \frac{\text{الطلب المحلي + الطلب الخارجي}}{\text{المنتجات المحلية}}$$ تتحقق

معناه: الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلال التوازن الخارجي، ونتيجة لذلك التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي[1].

ثانيا : الاختلال في الميزان التجاري: يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان. ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب الدين الجانب الدائن، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أبر في حالة العجز حيث أن الفائض في الميزان للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات لأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثل في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي مع الفائض المحقق في الميزان

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص124، 125.

التجاري، في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى، وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد[1].

في حين تزداد حدة العجز في الميزان لتجاري في الدول المختلفة نتيجة لاتجاهاتها نحو تحقيق التنمية، حيث تزداد حاجاتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطية التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من العجز، فالعجز في الميزان التجاري للبلد يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحلة تستورد سلعا أكبر من قدرتها مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية، ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة[2].

ثالثا: أسباب اختلال الميزان التجاري:

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية:

1- الأسباب غير الاقتصادية: وهي كما يلي: [3]

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقة فسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.. ؛

- أسباب هيكلية متعلقة بمؤشرات هيكلية الاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ينطبق على اقتصاديات الدول النامية التي تتميز صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتوجاتها في الأسواق الخارجية؛

- أسباب دورية تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1994، ص207.

[2] نفس المرجع، ص125.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص101.

2- الأسباب الغير اقتصادية:

- عوامل طبيعية تتمثل في الإختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية[1].

وهناك عوامل أخرى هي[2]:

- التقدم التكنولوجي وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة، ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء منتجات الدول النامية مرتفعة كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة؛

- الظروف السياسية كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة؛

- النمو الديموغرافي إذ أن زيادته ينتج عنها زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها؛

- الاضطرابات العمالية التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية، وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة وأهم هذه العوامل:

أولا : التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[3].

[1] سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص122.

[2] عادل أحمد حسين، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص123.

[3] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

ثانيا: معدل الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي ال PIB وهو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية[1].

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

ثالثا- تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال الذي يؤدي إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات،وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية التي يرتفع فيها سعر عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

رابعا : سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[2].

[1] برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص69.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص64.

خلاصة

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد مع اقتصاديات العالم الخارجي، أما الميزان التجاري فهو أحد مكوناته وله أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية وهذا بعد معرفة وتحديد حالاته التي تكون عبارة عن فائض أو عجز.

فالفائض يعبر عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز فيكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، وبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

الفصل الثالث: تغيرات أسعار النفط و انعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري 2000-2016.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

تمهيد

يعتبر قطاع المحروقات الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد، وقد عرف النفط الجزائري خلال تطوره مراحل مختلفة حيث شهدت في المراحل الأولى سيطرت الاستعمار الفرنسي على النشاطات البترولية وذلك بسبب شروط اتفاقية إيفيان بالإضافة إلى إنشاء شركة سوناطراك وقيامها بتأميم المحروقات سنة 1971، ومع ذلك التاريخ احتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في حجم الصادرات ومساهمته في موازنة الدولة.

وسنحاول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة2000-2016.
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

اكتشف البترول لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949 في جنوب غرب الجزائر فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراءها، وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بترولية، وشرعت في إجراء أعمال الحفر والتنقيب متوقعة وجود مكامن بترولية فيها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

مر التطور التاريخي لقطاع المحروقات بمرحلتين فترة الاستعمار وبعد الاستقلال.

أولا: المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية(فترة الاستعمار).

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال بعض الآبار التي تم اكتشافها من قبل، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول والشركة الوطنية للبحث والاستغلال البترول في الجزائر.

وشهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر هو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر وبعدما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية تجلت سلسلة من المشاكل القانونية والإدارية فحاول المشرع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج(المحروقات) وكانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي[1].

1- قانون البترول الصحراوي: وكانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1959/11/22 تمثل ما يسمى آنذاك قانون البترول الصحراوي" وهو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية والنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط، حيث يمكن حصر أهم ما جاء فيه القانون: [2]

- وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية؛
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛

[1] عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري1986-2009**، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، وهران، 2012، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص20.

- خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت نبد"صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب والأرباح.

2- اتفاقية ايفيان 1962: إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية ما يلي[1]:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛
- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛
- الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية؛
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

ثانيا: تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال حاولت الجزائر النظر في الاتفاقية وذلك لاستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وفق إتباع إستراتيجية تمثلت في تأسيس شركة سونطراك وإجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي الذي انبثق عن اتفاقية الجزائر وتأميم المحروقات.

1- **تأسيس شركة سونطراك:** قامت الجزائر بعد الاستقلال بتأسيس الشركة الوطنية سونطراك بتاريخ 1964/12/31. إذ لا بد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتعي مصالحها.

وكان من مهام شركة سونطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية، وهذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر، بل وتحتل الآن المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا[2].

2- اتفاق الجزائر: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الإتفاق شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام في جميع مراحل البحث واستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع النفط، وبالتالي الاعتراف بدور المشغل المدير والبائع لثروتها الخاصة.[3]

---

[1] خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016، ص88.

[2] العيد قريشي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، 2011، ص86.

[3] خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 88،89.

3- تأميم المحروقات: يعرف التأميم على أنه: "تحويل الملكيات الخاصة(المؤسسات الاقتصادية والمستغلات الفلاحية) إلى ملكية المجموعة أو الدولة، وهو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة، وتتم في الغالب على دفع تعويض عادل لأصحابها".

مكّن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدولة السابق "هواري بومدين" يوم 24 فيفري 1971 بالإضافة إلى تثبيث الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية من جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

وقد حصر هذا القانون شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية التي تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد يتمثل في عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان:

- **صنف أول** يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف، إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية؛

- **صنف ثاني** يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا، لكن بعد تجربة دامت قرابة 15 سنة من تطبيقه تأكدت عدم تنافسية قانون 1971 وكذا محدوديته في منح الشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها مقارنة بما تتعامل به بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلية شروط الإنتاج، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع[1].

المطلب الثاني: خصائص ومميزات قطاع المحروقات الجزائري

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث محددات أساسية: الجودة، التكلفة والآجال، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية المميزات التالية:

[1] نبيل زغبي، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف، 2012، ص ص، 31،32.

أولا: ميزة الموقع الجغرافي(القرب من أسواق الاستهلاك)

إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية، وكدا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عنه ما يسمى "الفرق الناجم عن النقل" الذي يجعل منتجاتها في وضع تنافسي أفضل من منتجات بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا، و روسيا.

ففي حالة ثبات تكلفة الإنتاج والنوعية فإن الجزائر قطعاً تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد نفسها الأقرب إلى غرب أوروبا (اسبانيا، ايطاليا، فرنسا و انجلترا)، والسوق الكندية والأمريكية (المناطق الشمالية الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم استهلاكي كبير ومستوى اجتماعي واقتصادي عال، أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة.

ويبقى الغاز الروسي المنافس الكبير من حيث الاحتياط الأول في العالم (47650 مليار م^3 في عام 2006 أو ما يساوي 26,3% من الاحتياط العالمي)، كما يعد النفط الليبي منافسا آخر للمحروقات الجزائرية بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (ايطاليا)، وتبقى الجزائر من حيث القرب من هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل[1].

أما بالنسبة للسوق الأمريكية فإن الجزائر تتفوق على الغاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية، حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (7000 و8000 كلم لإيران و5100 كلم لنيجيريا، 7200 كلم لأندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية، مما يجعل الجزائر تستفيد من ميزة الموقع الجغرافي والتي هي الفرق بين التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك[2].

ثانيا: ميزة نوعية النفط الجزائري

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك[3] فالبترول المستخرج من البئر الأولي في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، حيث قدرت كثافته

[1] دحو بن عبيزة، **أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 09، معسكر، جانفي 2017 ص59.

[2] نفس المرجع، ص60.

[3] Sonatrach, **revue sahara blend et prodiut dérivés**,alger,décembre,2004,p11.

0,830، وهو يشمل على 34% من البنزين، و24 % غازولين و32% وقود التدفئة، 8% زيت، و1% برافين.

كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه اقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

- إن بترول الجزائر الأساسي المعروف "بصحاري بلند" يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال[1].

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف.

جدول رقم (3-1): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري:

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية Api 1-60 درجة	% الكبريت من البترول	%النسبة النوعية للمنتجات البترولية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط ثقيل	34,2 27,3	1,60 2,84	20,50 16 60,75	31 23,25	48,50
الكويت	متوسط	31,3	2,48	19,35	25,30	55,35
إيران	متوسط ثقيل	34,3 31.3	1,35 1,85	22,25 21,15	30,25 26,85	47,50
العراق	خفيف متوسط	36,1 34	1,88 1,95	25 22	30,6 28	44,40 50
الجزائر	خفيف	44	0,14	35 29	36	-
نيجيريا	ثقيل	27,1	0,25	12	40	48

المصدر: محمد أحمد الدوري، **مطبوعة محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص، 12،13.

[1] العيد قريشي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية** ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر،2017،ص ص 229-230

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية كبيرة تجعلها تحتل مكانة مرموقة في السوق البترولية العالمية، وسنحاول التطرق إلى كل من الاحتياطات النفطية والإنتاج النفطي في الجزائر.

أولا: الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر (2000-2016)

الجدول رقم (3-2): تطور احتياطات النفط في الجزائر خلال الفترة (200-2016)

الوحدة: مليار/برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإحتياط	11,314	11,314	11,314	11,350	12,27	12,2	12,2	12,2	12,2
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	-
الإحتياط	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك لسنوات (2000-2005-2015-2016-2017)

تمثل احتياطات الجزائر من النفط حوالي 0.95% من الاحتياط العالمي سنة 2016، فمن خلال الجدول نلاحظ زيادة ضئيلة في الاحتياط النفطي ففي سنة 2000 قدر الاحتياطي المؤكد من النفط ب 11,314 مليار برميل ليصل سنة 2004 إلى 12,27 مليار برميل، ويعود سبب هذه الزيادة إلى الاكتشافات الجديدة في مناطق مختلفة من الوطن، وإبتداءاً من سنة 2005 بقي الاحتياطي النفطي الجزائري ثابتا إلى غاية 2016، وذلك بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك 2017.

ويعتقد الخبراء أن الشمال الجزائري يحتوي على احتياطات معتبرة من المحروقات غير المستغلة، ففي سنة 2011 تم تحقيق أول اكتشاف في كل من تبسة والبيض، مع وجود مؤشرات تدل على إمكانية تواجد النفط في أم البواقي، وتبقى منطقة الصحراء أهم منطقة نفطية في الجزائر.

ثانيا: الفترات الإنتاجية النفطية في الجزائر

الجدول رقم (3-3): تطور إنتاج النفط الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليون/برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	796	776,6	729,9	942,4	3111,4	1352	1368	1371,6	1356
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	-
الإنتاج	1221	1190	1162	1203	1203	1193	1157	1146	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك لسنوات (2000-2005-2015-2016-2017)

يمثل إنتاج الجزائر حوالي 1,46% من الإنتاج من 2000 إلى 2007 حيث بلغ إنتاج النفط 796 مليون برميل سنة 2000، أما سنة 2007 فقدر ب 1371,6، وسبب هذا الارتفاع يعود إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره.

وفي سنة 2008 انخفض الإنتاج العالمي حيث بلغ 1356 مليون برميل وذلك بسبب الأزمة العالمية، ليرتفع من جديد سنة 2012-،2013 وفي سنة 2014 وسنة 2015 انخفض الإنتاج النفطي، حيث بلغ في السنة الأخيرة 1157 مليون برميل، وفي سنة 2016 بلغ 1146 مليون برميل، ويعود السبب وراء انخفاض الإنتاج العالمي إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(200-2016)

لم تستطع الجزائر التخلص من هيمنة المحروقات وهو ما انعكس على وضعية الميزان التجاري الذي تأثر كثيرا بتقلبات السعر النفطي سواء كان ذلك بالارتفاع أو الانخفاض، وذلك لاعتمادها الشبه كلي على الصادرات النفطية في تمويل خزينة الدولة، وسنظهر ذلك في هذا المبحث من خلال دراسة تطور الميزان التجاري.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2016)

أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات الجزائرية من المحروقات هي أفضل البدائل المناسبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتطوير الاقتصاد الوطني.

أولا: الصادرات النفطية

نوضح تطورات الصادرات النفطية في الجدول رقم 3-4:

جدول رقم (3-4): تطور الصادرات في ظل تغيرات أسعار النفط(2000-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر النفط	الصادرات
2000	27,69	21,06
2001	24,85	18,53
2002	25,24	18,11
2003	29,03	23,99
2004	38,65	31,55
2005	54,6	46,001
2006	65,7	54,792
2007	74,9	60,917
2008	99,97	82,035
2009	62,25	48,548
2010	80,15	61,971
2011	112,94	77,668
2012	111,04	77,123
2013	109,97	69,659
2014	100,23	60,04
2015	53,06	37,787
2016	45	29,054

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الأوبك والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2000-2016.

عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية من المحروقات عدة تطورات خلال الفترة (2000-2016)، حيث بلغت 21,06 مليار دولار سنة 2000، بينما سجلت تناقصا قدر ب 18,53 و18,11 مليار دولار على التوالي سنة 2001 و2002 نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، بعد ذلك شهدت ارتفاعا مستمرا من 2003 إلى غاية 2008، حيث قدر هذا الارتفاع 82,035 مليار دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع سعر البرميل النفطي إلى 100 دولار، ويعود سبب الارتفاع إلى الاكتشافات النفطية وارتفاع مستوى الإنتاج، بينما في سنة 2009 تراجعت الصادرات من المحروقات إلى 48,542 مليار دولار وسعر النفط إلى 62,3 دولار للبرميل، وذلك بسبب مخلفات الأزمة النفطية والأزمة المالية سنة 2008، وارتفعت حصيلة الصادرات الجزائرية من المحروقات سنة 2010 إلى غاية 2012، والسبب يعود إلى ارتفاع سعر النفط والذي وصل

إلى 112,94 دولار للبرميل سنة 2011، ومن جديد سجلت الصادرات تراجعا سنة 2013 و2014، وفي نهاية سنة 2015 قدرت الصادرات الجزائرية للمحروقات ب 37,787 مليار دولار، وذلك بسبب الأزمة النفطية سنة 2015 حيث قدر البرميل النفطي ب50,5 دولار، لينخفض السعر النفطي سنة 2016 إلى 45 دولار مع انخفاض الصادرات، ومن خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نجد أن أسعار النفط تؤثر على الصادرات وذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري الصادرات النفطية.

ثانيا: الصادرات السلعية

جدول رقم (3-5): الهيكل السلعي للصادرات

الوحدة: مليون/ دولار

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	67	134	658	-	36	14
2006	73	195	828	-	44	43
2007	92	153	988	-	44	34
2008	121	340	1390	-	69	34
2009	113	170	192	-	25	49
2010	305	165	1089	-	27	33
2011	357	162	10495	-	36	16
2012	314	167	1519	-	30	18
2013	402	108	1608	-	25	18
2014	323	110	2350	2	15	10
2015	239	105	1685	-	17	11
2016	327	84	1299	-	53	18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2005إلى2016.

من المعروف أن أهم صادرات الجزائر هي المحروقات، بينما الصادرات السلعية لا تمثل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الصادرات، فمن خلال الجدول نلاحظ أن التجهيزات الفلاحية منعدمة تماما على مر السنوات من 2005 إلى غاية 2014، حيث قدرت قيمة الصادرات الفلاحية خلال السنة الأخيرة 2 مليون دولار لتتلاشى من جديد سنة 2015 و2016، بينما التجهيزات الصناعية نجد أن تصديرها متذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2005 قدرت ب36مليون دولار واستمرت بالارتفاع إلى غاية 69 مليون

دولار سنة 2008 لتنخفض من جديد سنة 2015، حيث قدرت ب17مليون دولار، وفي سنة 2016 ب53 مليون دولار، تصدر الجزائر كذلك سلع استهلاكية، مواد غذائية، مواد أولية ولكن بنسب ضئيلة، أما المواد النصف مصنعة فتحتل الصدارة في الصادرات السلعية، حيث ترتفع من سنة إلى أخرى، إذ قدرت سنة 2005 ب658 مليون دولار، واستمرت بالارتفاع إلى غاية 2014 بقيمة 2350 مليون دولار، وسنة 2016 ب1299 مليون دولار.

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)

تمثل الواردات الجانب السالب للميزان التجاري، وتعتبر وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي العام أو الخاص وقد تكون استهلاكية أو استثمارية.

أولا: الواردات النفطية

ويمكننا إبراز تطور الواردات النفطية في الجدول رقم 3-6:

جدول رقم (3-6): تطور الواردات النفطية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الواردات النفطية	الأسعار
2000	106	27,69
2001	97	24,85
2002	132	25,24
2003	41	29,03
2004	158	38,65
2005	20357	54,6
2006	21456	65,7
2007	27631	74,9
2008	49096	99,97
2009	49340	62,25
2010	30652	80,15
2011	57275	112,94
2012	59483	111,04
2013	63642	109,97
2014	56440	100,23
2015	51501	53,06
2016	49437	45

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 200-2017 متاح على الموقعhttp://www .bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن الواردات الجزائرية النفطية عرفت تدبدبا من (2000-2003) حيث قدرت سنة 2000 ب106 مليون دولار، لتنخفض سنة 2001 إلى 97 مليون دولار، لترتفع من جديد سنة 2002 إلى 132 مليون دولار، وسنة 2003 ب41 مليون دولار ويعود السبب في دلك لعدم استقرار السعر النفطي.

ومن سنة 2004 إلى غاية 2011 شهدت الواردات ارتفاعا مستمرا، حيث وصلت خلال هذه الفترة إلى أعلى مستوى لها، إذ قدرت سنة 2013 بـ 63,64 مليون دولار والسعر النفطي بـ109,5 دولار، وانخفضت سنة 2015 بسبب الأزمة، وكذلك سنة 2016 حيث قدرت ب51501 و49437 مليون دولار على التوالي.

ثانيا: الواردات السلعية:

جدول رقم (3-7): الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة(2005-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	3587	571	4088	160	8452	3107
2006	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	4954	1325	7105	146	10028	3752
2008	796	1378	9154	8615	15434	5036
2009	5863	1201	10165	234	15140	6145
2010	6027	1406	9944	330	15573	5987
2011	9805	1776	10431	229	15951	7944
2012	9023	1839	10629	329	13604	9997
2013	9572	1766	10810	449	15745	12205
2014	11005	1884	12740	657	18906	10287
2015	9329	1508	11512	579	15593	9773
2016	8224	1559	11482	501	11394	8275

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40-39-38-27،

وموقع بنك الجزائر http/wwwbank-of algeria. dz.

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية تشمل كافة السلع حسب مختلف الفئات، وتعتبر التجهيزات الصناعية هي الفئة الأكثر أهمية، إذ قدرت ب8452 مليون دولار سنة 2005 لتستمر في الارتفاع سنة بعد أخرى، لتصل سنة 2016 إلى 11394 مليون دولار، تليها الواردات من المواد النصف مصنعة التي قدرت بقيمة 4058 مليون دولار سنة 2005، وسنة 2006 قدرت ب11482 مليون دولار.

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية المتمثلة في الأجهزة الكهربائية والأفرشة والمنتجات الخشبية...الخ، فكانت تقدر سنة 2005 ب3107 مليون دولار، واستمرت أيضا بالارتفاع ففي سنة 2013 قدرت ب12205 مليون دولار، لتتراجع سنة 2016 إلى 8275 مليون دولار، أما فيما يخص الواردات من المواد الغذائية فهي ترتفع سنة بعد أخرى، حيث قدرت سنة 2005 ب3587 مليون دولار، وسنة 2016 ب8224 مليون دولار.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة (2000-2016) من بينها الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت في 2008 وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري في 2009، إضافة إلى الأزمة النفطية الأخيرة والتي كانت بدايتها نهاية 2014 وبرزت في سنة 2015، ومنه سنقوم بتحليل وتطور الميزان التجاري الجزائري خلال هذه الفترة.

أولا: تطور رصيد الميزان التجاري في ظل تغير أسعار المحروقات خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم (3-8): تطور رصيد الميزان التجاري

الوحدة: مليار/برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر النفط	28,5	24,85	25.24	29,03	32,66	54,64	65,85	74,77	99,97
رصيد الميزان التجاري	12,30	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	24,23	40,52
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	-
سعر النفط	62,25	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23	53,06	45	-
رصيد الميزان التجاري	7,78	18,20	25,96	20,17	9,73	0,46	-18,8	-20,13	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك لسنوات (2000-2005-2015-2016-2017)

يقيس الميزان التجاري لأية دولة الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة الفائض والعجز والتوازن، فعندما يتراجع الميزان يعكس تراجع التصدير أو زيادة الاستراد ومن خلال الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة:

- **(2000-2008):** سجل رصيد الميزان التجاري تبديدات إيجابية خلال هته الفترة، حيث ظل موجه ما بين الارتقاع والانخفاض، إذ قدر في بداية الفترة بـ12,30 مليار دولار، لينخفض سنة 2002 إلى 6,7 مليار دولار بسبب تراجع الصادرات، واستمر بالارتفاع بعد ذلك ليحقق أعلى قيمة له سنة 2008 بـ40,52 مليار دولار، وسعر البرميل في هذه السنة 99,97 دولار.

- **(2009-2016):** في هذه الفترة عاد رصيد الميزان التجاري سنة 2009 للانخفاض عاد قدر رصيده بـ 7,98 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات ونتيجة لمخلفات الأزمة العالمية 2008، وسنة 2010 و2011 عاد ليرتفع مرة أخرى ليسجل قيمة 18,20 و25,96 مليار دولار على التوالي، وخلال سنة 2014 سجل رصيد الميدزان التجاري انخفاض كبير في حجم الفائض بفعل تدهور سعر النفط، وهو ما يثبت صحة فرضية أن البلدان النامية شديدة الحساسية لتقلبات أسعار المواد الأولية المصدرة، والتي تعتمد عليها

بدرجة كبيرة في بنية هيكل صادراتها المحلية، وفي سنة 2015 سجل رصيد الميزان التجاري عجزا بـ18,8 مليار دولار، وسنة 2016 واصل العجز إلى غاية 20,13 مليار دولار.

إذا الميزان التجاري يتأثر بتغيرات أسعار المحروقات فبارتفاع الأسعار نلاحظ حدوث فائض في رصيد الميزان التجاري، أما في حالة انهيار الأسعار فإن الميزان التجاري يكون في حالة عجز، وهذا ما حدث سنة 2015 و2016، إذ قدر رصيده ب18,83 مليار دولار و20,13 على التوالي.

ثانيا: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016

جدول رقم (3-9): وضعية الميزان التجاري الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري	نسبة التغطية
2000	22031	9173	12858	240.17
2001	19132	9940	9192	192.47
2002	18825	12009	6816	156.76
2003	24460	13320	11140	183.61
2004	32220	17950	14270	179.49
2005	46495	20357	26138	228.49
2006	54792	21456	33336	255.36
2007	60917	27631	33286	220.46
2008	79146	39181	39965	202.00
2009	45477	39297	6180	115.72
2010	57762	40212	17550	143.64
2011	73802	47300	26502	156.02
2012	72620	50376	22244	144.15
2013	65853	54903	10920	119.88
2014	61172	58330	2842	104.87
2015	35138	51646	-16508	68.03
2016	29668	46727	-170059	63.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40-39-38-27، وموقع بنك الجزائر http/wwwbank-of algeria. dz.

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (3-9)** أن رصيد الميزان التجاري متذبذب، فهو ينخفض ويرتفع بارتفاع وانخفاض إجمالي الصادرات والواردات ونسبة التغطية تتأثر وتتغير بتغير إجمالي الصادرات، وهذه الأخيرة تتغير بتغير سعر النفط، ففي الفترة 2000-2012 نلاحظ ارتفاع نسبة التغطية وعكس ذلك حدث

خلال الفترة 2013-2016 إذا انخفضت نسبة التغطية وحدث عجز في الميزان التجاري في السنتين 2015-2016، وذلك بانخفاض الصادرات والسبب يعود إلى الأزمة النفطية سنة 2014.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

بالإضافة إلى الجوانب النظرية، والتحليلات الاقتصادية لتأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، فإنه يمكن قياس وصياغة هذا الأثر في صورة نموذج قياسي اقتصادي يقدر من بيانات فعلية خاصة بالظاهرة محل الدراسة، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف النموذج وكيفية بنائه.

المطلب الثاني: الأسلوب الإحصائي المعتمد.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: تعريف النموذج وكيفية بنائه

يتم بناء النموذج الاقتصادي وفق خطوات ومراحل محددة، سنحاول التعرف عليها من خلال هذا المطلب الذي يتناول التعريف بالنموذج الاقتصادي وكيفية بنائه.

أولا: تعريف النموذج الاقتصادي

هو عبارة عن صورة مصغرة وبسيطة للواقع المعقد، يأخذ عند دراسة ظاهرة مع العوامل والمتغيرات الأساسية ذات الأهمية و التأثير الأكبر على تغيرات تلك الظاهرة، مع إهمال التغيرات الفرعية ذات الأهمية الأقل، والتي ليس لديها تأثير كبير على النموذج، وبالتالي فإن النموذج لا يمثل ظاهرة بكل تعقيداتها، إنما يمثلها في عدد قليل من المتغيرات ذات التأثير الجوهري.

ثانيا: مكونات النموذج الاقتصادي:

يتكون النموذج الاقتصادي مما يلي:

1-معادلات النموذج: يتكون النموذج من الاقتصادي من مجموعة من المعادلات التي تسمى بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناءه، ويختلف عدد المعادلات من نموذج لآخر تبعا لنوع النموذج والهدف من بنائه[1].

2- متغيرات النموذج: تتكون معادلات النموذج من متغيرات يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع، وتنقسم إلى قسمين أساسين هما:

2-1- المتغيرات المنتظمة: تنقسم بدورها إلى[2]:

- **المتغيرات الداخلية(التابعة):** تمثل الظاهرة المدروسة، وتحدد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية، ويتم حسابها بعد حساب جميع متغيرات النموذج؛
- **المتغيرات الخارجية(المستقلة):** وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وهي عبارة عن ثوابت معطاة تضاف للنموذج جاهزة؛
- **المتغيرات الداخلية المحددة سابقا:** وهي متغيرات داخلية يتم حسابها سابقا، تستخدم أو تقارن مع متغيرات داخلية جديدة.

2-2- المتغيرات العشوائية: وهي عبارة عن مجاهيل دورها ربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة وهي متغيرات متذبذبة وتتحرك بطريقة عشوائية، مما تجعل الظاهرة المدروسة صعب التحكم فيها.

---

[1] مجيد علي حسين، عفاف الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 28.

[2] عبد الله فلاح المنزيل، **الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 19.

ثالثا: مراحل بناء النموذج الاقتصادي

تمر الدراسة القياسية لأي ظاهرة اقتصادية بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تعيين النموذج أو صياغته: يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقة الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية والتي تحتوي هذه المرحلة على عدة خطوات أهمها[1]:

1-1- تحديد متغيرات النموذج: وذلك بالاستعانة بكل من النظرية الاقتصادية، والمعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

1-2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: أي عدد المعادلات، ودرجة تجانس كل معادلة ودرجة خطية النموذج.

1-3- تحيد التوقعات القبلية: أي تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وقيم معلمات العلاقات الاقتصادية محل القياس بناءا على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات.

2- جمع البيانات وتقدير معلمات النموذج: يتم في هذه المرحلة جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الإقتصادية، ومن ثم تقدير معلمات النموذج بعد اختيار طريقة القياس الملائمة.

3- مرحلة اختبار وتقييم النموذج المقدرة: يتم اختيار معلمات النموذج القياسي باستخدام الأساليب الإحصائية، ومن ثم الحكم على وجود النموذج القياسي المعتمد أو عدمه، حيث يقبل النموذج عن تطابق الإشارات والقيم المقدرة لمعلمات النموذج لمثيلاتها في النظرية الإقتصادية.

هناك عدة معايير من أجل إتمام عملية التقييم نذكر منها[2]:

- **المعايير الاقتصادية:** تحدد من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، حيث تتعلق بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، فإذا جاءت على عكس ما تقرره النظرية مسبقا ترفض هذه المعلمات ما لم يوجد هناك مبررات منطقية تؤذي بتسليم صحة المعلمات ورفض ما تقرره النظرية.

- **المعايير الإحصائية:** تهدف إلى اختيار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الإحصائية الخاصة بمعلمات النموذج، من أهمها معامل التحديد، واختبارات المعنوية.

- **المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الإحصائية منطبقة في الواقع، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها من بينها معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الذاتي....الخ.

---

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2013 ، ص21.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص 32.

- **مرحلة التنبؤ:** يتم في هذه المرحلة إعدادات تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة، ويتم استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من وجود الأداء العام للنموذج[1].

المطلب الثاني: الأسلوب الإحصائي المعتمد.

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى لاختبار فرضيات الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة وقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع

وبهذا يكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو الآتي[2]:

$$y_i = B_0 + B_1 x_{1i} + B_2 x_{2i} + u_i$$

حيث أن:

y_i: المتغير التابع؛

x_{1i}, x_{2i}: المتغيرين المستقلين؛

u_i: المتغير العشوائي وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير؛

B_0: ثابت المعادلة.

ويتم اختبار قبول النموذج الخطي المتعدد أو رفضه باستعمال مجموعة من الاختبارات.

أولا: اختبار معنوية المعالم (T) Student:

يستخدم اختبار (T) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \dots X_K$ في المتغير التابع Y_I في نموذج الانحدار المتعدد والاختبار (T) نعتمد على نوعين من الفروض:

فرضية العدم H_0: $\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \dots\dots\dots\dots = \beta_K = 0$

الفرضية البديلة H_1: $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \dots\dots\dots\dots \neq \beta_K \neq 0$

بعد إيجاد قيمة (T) المحسوبة تقارن مع قيمتها الجد ولية عند درجة الحرية (n−2) ومستوى المعنوية [1٪ −5٪] لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقديم معلمات النموذج المقدر.

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص33.

[2] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

ثانيا: معامل التحديد R^2

معامل التحديد (R^2) هو تربيع معامل الارتباط، وهو معامل ذو دلالة إحصائية وقياسية مهمة جدا، حيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير المستقل من التغير في المتغير التابع، وتكون قيمته اصغر من قيمة معامل الارتباط كدا في حالة $(r=1)$، بسبب أن بدل كل كسر هو أكبر من الرقم الأصلي، وأن تربيع الكسر هو أصغر من الكسر الأصلي، ويستخدم معاملي الانحدار والتحديد في اختيار جودة توفيق النماذج القياسية والاستدلال الإحصائي.

ثالثا: اختبار إحصائية فيشر (F student)

يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة $(x_1, x_2 \dots\dots x_k)$ على المتغير التابع (y_l)، ويقوم هذا الإختبار على نوعين من الفرضيتان هما:

- فرضية العدم H_0: وتنص على انعدام العلاقة الخطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع، أي: $B_1 = B_2 = B_3 \dots = B_K = 0$
- الفرضية البديلة H_1: وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي:

$$B_1 \neq B_2 \neq B_3 \dots \neq B_K \neq 0$$

رابعا: الارتباط الذاتي للأخطاء

يستعمل هذا الاختبار للكشف عن وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ويتم حساب الإحصائية (Dw_{obs}) والتي تمثل النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء، ومجموع مربع هذه الأخطاء ومقارنتها مع القيمتين وبين D_l و D_u بهدف حصر قيمة(Dw_{obs}) لاتخاذ القرار المناسب حول وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى كما يلي:

الشكل (3_1): مناطق القبول والرفض لاختبار دوربن واتسون

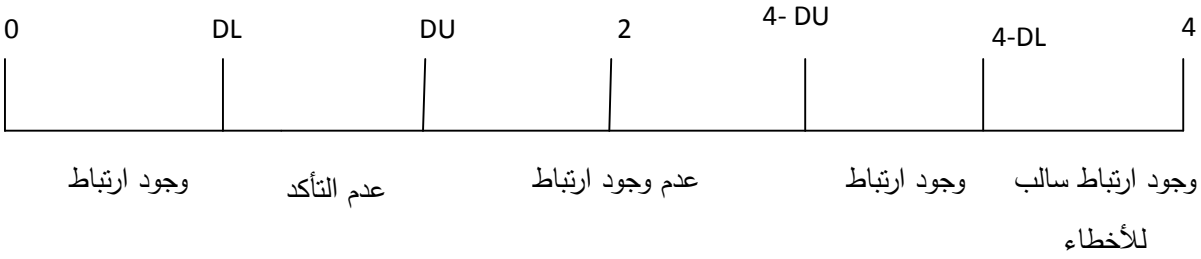

المصدر: جيلالي جلاطو، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص 103.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

سيتم في موضوع الدراسة القياسية هذه التعرف على أثر سعر النفط على رصيد الميزان التجاري، ولتحديد الشكل العام لهذه النماذج يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقات الموجودة بين متغيرات محل الدراسة ومن خلال ذلك قمنا بإدخال متغير آخر هو سعر الصرف لإبراز هذا الأثر.

جدول (3-10): تطور سعر النفط والميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة: مليون/ دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	سعر النفط	سعر الصرف
2000	100	100	100
2001	71.48	87.01	102.6
2002	53	88.42	105.87
2003	86.63	101.4	102.83
2004	110.98	135.08	96.47
2005	203.28	191.57	97.48
2006	259.26	230.52	94.53
2007	258.87	262.8	88.87
2008	310.81	350.52	94.57
2009	48.06	218.59	96.63
2010	163.49	281.4	98.24
2011	206.11	396.14	101.04
2012	172.99	389.47	103.77
2013	84.92	382.45	103.84
2014	22.1	351.57	116.79
2015	128.38-	186.31	142.34
2016	132.97-	157.89	146.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على إحصائيات النشرات الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول يتضح لنا أنه مع ارتفاع سعر النفط يرتفع رصيد الميزان التجاري أما بالنسبة لسعر الصرف فكلما ارتفع كلما انخفض رصيد الميزان التجاري أي وجود علاقة طردية بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري وعلاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري .

تم الاعتماد في تقدير النموذج على متغير واحد تابع (رصيد الميزان التجاري) ومتغيرين مستقلين (سعر النفط و سعر الصرف)، وفيما يلي الشكل العام للميزان التجاري:

$$BC = C + b_1 p + b_2 Kaux + \varepsilon_i$$

حيث أن:

i: يمثل رقم المشاهدات و يعبر عن عدد السنوات (2000- 2016)؛

C: ثابت؛

b_1، b_2: معامل الانحدار ؛

Kaux: سعر الصرف مقابل الدينار؛

P: سعر النفط؛

BC: رصيد الميزان التجاري؛

ε_i: حد الخطأ العشوائي للمعالة.

أولا: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المدروسة

- تتكون هده السلسة من 17مشاهدة ممتدة من 2000 إلى 2016.
- الرصيد الإجمالي للميزان التجاري BC: سجل قيمة عظمى سنة 2008 تساوي "310,81 مليون دولار و قيمة صغرى تساوي 132,97- مليون دولار سنة 2016.
- سعر البرميل من النفط P: سجل قيمة عظمى تساوي 396,14 دولار سنة 2011 وقيمة صغرى سنة 2001 تساوي 87,01 دولار.
- سعر الصرف Kaux: سجل قيمة عظمى تساوي146.85 دينار سنة 2016 وقيمة صغرى تساوي 88,87 دينار سنة 2008.

ثانيا: دراسة نوع العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (رصيد الميزان التجاري) والمتغيرات المستقلة (سعر النفط و سعر الصرف)

من برنامج EVIEWS7 تم تقدير نموذج أثر سعر البرميل من النفط وسعر الصرف على الميزان التجاري كما يلي:

$$BC = C + b_1 p + b_2 Kaux + \varepsilon_i$$

الجدول (3-11): نتيجة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لرصيد الميزان التجاري الجزائري بعد استخدام برنامج EVIEWSS7 تم الحصول على النموذج المقدر كالآتي:

Dependent Variable: SBP
Method: Least Squares
Date: 05/24/18 Time: 12:25
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	706.9717	105.7656	6.684327	0.0000
P	0.295332	0.129863	2.274174	0.0392
TAUX	-6.308666	0.913670	-6.904755	0.0000

R-squared	0.806802	Mean dependent var	109.6429
Adjusted R-squared	0.779202	S.D. dependent var	122.6419
S.E. of regression	57.62835	Akaike info criterion	11.10469
Sum squared resid	46494.37	Schwarz criterion	11.25173
Log likelihood	-91.38988	Hannan-Quinn criter.	11.11931
F-statistic	29.23228	Durbin-Watson stat	1.736803
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي Eviews7

$$BC = 706.97 + 0.29\ P - 6.30\ Kaux$$

- عند زيادة أسعار البترول p بوحدة واحدة يزيد الرصيد الإجمالي للميزان التجاري ب 0.29 وحدة، وعند انخفاض سعر الصرف بوحدة واحدة يزيد رصيد الميزان التجاري بـ (6.30-) وحدة، وعندما يكون p و Kaux يؤول إلى الصفر تكون قيمة BC تساوي 706.79.

1- تحليل النموذج الإحصائي

يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة قيم الاختبارات الموالية:

- **معامل التحديد:** $R^2 = 0.8068$ وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج (الرصيد الإجمالي للميزان التجاري) مفسر من قبل المتغيرين المستقلين (سعر النفط و سعر الصرف) بنسبة 80.68%

ومنه فمعامل التحديد يقيس نسبة تفسير المتغيرين المستقلين بنسبة 80.68% والباقي 19.32% يعود إلى عوامل أخرى .

- **اختبار ستيودنت:** يفسر t باختبار العلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع، ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية:

H_0: النموذج غير معنوي $C = 0$
H_1: النموذج معنوي $C \neq 0$

يمكن تلخيص اختبار ستيودنت لمعلمة النموذج في الجدول التالي:

جدول رقم (3-12): اختبار ستيودنت لمعلمة نموذج الميزان التجاري

المتغير	ستيودنت	الاحتمال
P	2.274	0.039
Kaux	-6.904	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11)

$$T_{n-k}^{\frac{a}{2}} = T_{14}^{2.5} = 2.14$$

$$T_{cal} = 2.14$$

ومنه نلاحظ أن قيمة ستيودنت المحسوبة أقل من قيمتها المجدولة (انظر الملحق رقم 01) عند مستوى معنوية 2.5% أي $T_{cal}^{*} > T_{tab}^{*}$

$-6.904 < 2.14$ ومنه ترفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية H_1، إذا يمكن القول أن النموذج معنوي وعليه فان معلمة سعر النفط ومعلمة سعر الصرف مقبولة من الناحية الإحصائية بالاعتماد اختبار ستيودنت.

- **اختبار فيشر F:** يهتم بدراسة المعنوية الكلية للنموذج وذلك بحساب الانحرافات غير الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

H_0: النموذج غير معنوي $C_1 = C_2 = 0$
H_1: النموذج معنوي $i = 1.2.... ; C_i \neq 0$

و بمقارنة اختبار فيشر المجدولة ^{a} (الملحق رقم 02) يبرز أن:

جدول رقم (3-13): اختبار فيشر لمعلمة نموذج الميزان التجاري

Fcal	Prob	Ftab
29.23	0.0392	3.59
29.23	0.000	3.59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11)

$$\mathbf{FC} = F(k-1, N-k) = \mathbf{F_{n-k}} = \mathbf{F}_{14} = 3.73$$

$F_{cal} > F_{tab}$ أي أن: 29.23> 3.73

إذن ترفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن النموذج معنوي ومنه النموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر .

- **اختبار دوربن واتسون:** يقيس الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى و يكون محصور بين 0 و 4 أين يتم الكشف عن وجود ارتباط ذاتي من عدمه باختبار الفرضيات الموالية:

H_0: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $P = 0$

H_1: وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $P \neq 0$

H_0: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $Kaux = 0$

H_1: وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $Kaux \neq 0$

بعد استخراج القيمة المحسوبة من الجدول المقدرة ب DW= 1.73، وبعد تحديد DL و DE اللتان تقدران ب 1.01 و 1.53 على التوالي من جدول DW (الملحق رقم 03) نجدها تقع في المجال (1.53, 2) و حسب معطيات النموذج و المكونة من 17 مشاهدة ، متغيران مستقلان متمثلان في سعر النفط و سعر الصرف و متغير واحد تابع متمثل في رصيد الميزان التجاري ، و معنوية تقدر ب 5% ومنه يتضح لنا عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، معناه أن إحصائية DW تقع في المنطقة H_1 في المجال

$1.53 \leq DW \leq 2$، أي عدم وجود ارتباط ذاتي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-2): مناطق القبول والرفض لاختبار دوربن واتسون للنموذج المقدر

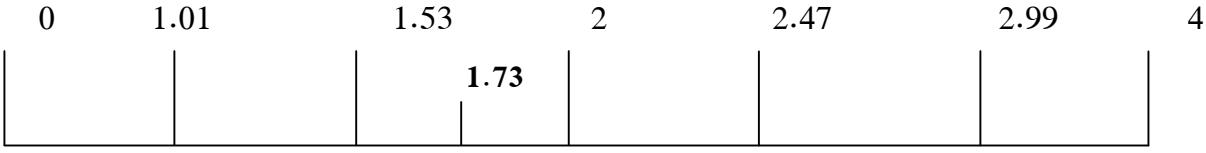

المصدر: من إعداد الطالبتين.

حسب قيمة DW فإن الفرضية H_0 تقبل أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2- التحليل الاقتصادي:

كما سبق التقدير لمعادلة أثر أسعار النفط و سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري التي كانت وفقا للشكل التالي:

$$BC = C + b_1P + b_2Kaux + \varepsilon_i$$

$$BC = 706.97 + 0.29p - 6.30Kaux$$

من خلال ملاحظة إشارة النموذج يتضح لنا وجود علاقة طردية بين سعر النفط و رصيد الميزان التجاري الجزائري (الإشارة موجبة) وهو ما يعني أن الجزائر تعتمد في صادراتها بدرجة أولى على المحروقات وأي تأثر في أسعارها ينعكس رصيد الميزان التجاري في نفس الاتجاه ، ومن خلال النموذج توصلنا إلى أن أسعار المحروقات ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على رصيد الميزان التجاري بل هناك عوامل أخرى تؤثر فيه كسعر الصرف الذي بانخفاضه يرتفع رصيد الميزان التجاري و بارتفاعه ينخفض الرصيد الإجمالي للميزان ومنه وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري (الإشارة سالبة) ومنه أي تغير في سعر النفط و سعر الصرف يؤدي إلى تغير رصيد الميزان التجاري .

خلاصة:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و ذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال إلى الآن القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، وقد خصصنا هذا الفصل لدراسة تغيرات أسعار المحروقات وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري (2000-2016) من خلال التطرق إلى قطاع المحروقات في الجزائر وخصائصه وكذا قمنا بتحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الدراسة القياسية (Evieus7) لمعرفة مدى تأثير أسعار المحروقات على رصيد الميزان التجاري والتي لاحظنا من خلالها أن سعر النفط ليس بالعامل الوحيد المؤثر على رصيد الميزان التجاري فسعر الصرف أيضا يؤثر على رصيده، حيث توصلنا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري الجزائري، أما العامل الأكثر تأثيرا هو سعر النفط الذي بارتفاعه يحدث فائض في الميزان التجاري وبانخفاضه يحدث عجز فيه.

الخاتمة

برزت الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية في كونها مصدر الطاقة الرئيسي لكل القطاعات من الناحية الاقتصادية ما جعل الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم يقومون بإجراء دراسات وأبحاث في مختلف جوانبها حتى أنها أصبحت تدرس في مختلف الجامعات وهذا راجع لمزاياها النسبية الكبيرة، إضافة إلى الحاجة المتزايدة لهذه الثروة سواء من الناحية الطاقوية أو الناحية المالية، إذ تعتبر عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول المنتجة على غرار الجزائر نموذجا لذلك، وهو الذي جعلها تتسم بالاقتصاد الريعي، فانتقلت بذلك من فرضية اقتصاد القوة لامتلاكها للنفط إلى فرضية اقتصاد الهشاشة والضعف لانحياز العوائد عن مسارها الحقيقي، حتى أصبح تحديد وضعية ميزانها التجاري بالاستقرار أو الاختلال متوقف على حركة أسعار النفط.

ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال دراستنا التي هي تحت عنوان تأثير تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري معرفة المتغيرات الأساسية التي تأثر على الميزان باعتبار الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير.

أولا: اختبار الفرضيات

على ضوء النتائج التي استخلصناها تم تأكيد صحة الفرضيات التالية:

- ✓ هناك علاقة طردية بين أسعر المحروقات و الرصيد الاجمالي للميزان التجاري.
- ✓ أن أسعار المحروقات ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري بل هناك عوامل أخرى كسعر الصرف الذي بينت لنا الدراسة وجود علاقة عكسية بينهما.

ثانيا: النتائج

من خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج:

- احتلال النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال اعتماد الجزائر مند الإستقلال وحتى الآن على هذه الثروة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- الاحتياطات النفطية الجزائرية تؤشر باقتراب نهاية عهد الريع النفطي في ظل مستوى الإنتاج الحالي؛
- كانت أسعار النفط قبل ظهور منظمة الأوبك محتكرة من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى، إذ كانت تقوم بتحديد الأسعار بناءا على مصالحها، وبعد ظهور منظمة الأوبك تميزت بالمرونة؛
- لا يوجد مصدر آمن ومتوفر لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه حاليا غير البترول؛
- الميزان التجاري له دور مهم في تحديد الوضع الاقتصادي للبلد؛

– وجود علاقة طردية بين سعر النفط والرصيد الإجمالي للميزان التجاري حيث عند ارتفاع الأسعار النفطية يرتفع الرصيد وبانخفاضه ينخفض الرصيد الإجمالي للميزان التجاري؛

– وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري الجزائري، بارتفاعه ينخفض الرصيد والعكس في حالة انخفاضه؛

– أوضحت الدراسة القياسية وجود ارتباط وثيق بين بعض متغيرات الدراسة وسعر البترول كون هذا الأخير هو المحرك وقائد التغير إما نحو الاستقرار أو الاختلال.

ثالثا: الاقتراحات

– ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وتوسيع الهيكل الاقتصادي له، فالجزائر تمتلك موقعا جغرافيا وإمكانيات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق نمو خارج المحروقات كالقطاع الزراعي والسياحي؛

– التفكير في الأجيال القادمة خاصة في ظل المستقبل المجهول للعوائد النفطية؛

– تحضير الجزائر لعهد ما بعد النفط و دلك بتحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية وكذلك القطاع الخاص المحلي.

رابعا: آفاق الدراسة

لمواصلة البحث في هذا الموضوع والتطرق إلى نقاط لم نتمكن من التوصل إليها نقترح على الباحثين البحث في النقاط التالية:

– هل يمكن للدول المنتجة للنفط أن تجد وسيلة تتحكم فيها ولو بشكل نسبي في أسعار النفط تخفف من أضرار تقلباتها وتحقق لها نوع من الاستقرار في إيراداتها النفطية؛

– واقع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، 2008.

2- برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

3- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

4- توفيق عبد الرحمان يونس حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

5- جيلالي جلاطو، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام لبنان 2000.

6- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

7- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن،2009.

8- حمد بن محمد آل شيخ، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع السعودية، 2007.

9- خالد أحمد فرحان المشهداني، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2010.

10- خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

11- رمضان محمد مقلد و آخرون، الأولى، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

12- سامي خليل، **المرشد في الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 2006.

13- سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاساتها على مميزات ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

14- شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2012.

15- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2003.

16- عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.

17- عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي**، الاقتصاد الدولي: النظرية و السياسات، دار الفكر الأردن 2011.

18- عبد الله فلاح المنزيل، **الإحصائي الاستدلالي و تطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الاحصائية** إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

19- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (التحليل الجزئي و الكلي للمبادئ)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011.

20- علي محمد تقي، عبد الحسين القزويني، **الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

21- العيد قريشي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017.

22- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،2004.

23- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشرو التوزيع، الأردن، 2004.

24- كامل دريد آل شيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

25- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي: النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.

26- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

27- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع مصر، 2006.

28- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

29- محمد عبد العزيز عجمية، محمود يونس، **الموارد و اقتصادياتها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر 2008.

30- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

31- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار الأحياء التراث العربي، لبنان، 2011.

32- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

33- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع الأردن 2006.

35- وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع 2012.

2- المجلات:

1- أمال رحمان، محمد توهامي ظواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل**، حالة الجزائر مجلة الباحث، العدد12، جامعة ورقلة، 2013.

2- خالد بورحلي و آخرون، **فعالية سياسة التخفيض على ميزان المدفوعات في الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد..، الجزائر، 2015.

3- خطاب عمران صالح، إسحاق يوسف حمدان، **تطورات أسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2004-2015**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت للعلوم الدارية والاقتصادية العدد37، 2017.

4- دحو بن عبيزة، **أسعار البترول و سعر الصرف في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد، والإدارة العدد09، معسكر، 2015.

5- سهام حسين البصام، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية**، دراسة حالة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد36 2013.

6- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط عالميا**، مجلة جامعة الأزهر العدد 01، المجلد15، فلسطين، 2013.

7- عيسى محمد الغزالي، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.

8- فطيمة فوقه، **تقلبات أسعار النفط أي البدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية العدد03، الجزائر، 2016.

9- محمد بن بوزيان، **تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد01 الجزائر 2013.

10- مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات** حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد09، المجلد الأول ، المسيلة، 2016.

3- المذكرات و الأطروحات:

1- إبراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة**، تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2015.

2- أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2012.

أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)** الجزء الأول، جامعة ورقلة 2014.

3- حمزة بن سبع، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد الإنفاق الحكومي**، والتضخم في الجزائر، حالة الجزائر مابين 1970-2010، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2012.

4- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي**، حالة الجزائر، تخصص بنوك و تأمينات رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة، 2004.

5- خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية**، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016.

6- خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية العربية**، دراسة حالة الجزائر1990-2014، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، جامعة بسكرة، 2015.

7- سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري سبل علاجها**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.

8- سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2015.

9- سمية موري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، 2010.

10- عبادة عبد الرءوف، **محددات سعر نفط الأوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008، رسالة ماجستير، تخصص نمدجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.

11- عبد الهادي حاج قويد، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري1986-2009**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012.

12- علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر1970-2006، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008.

13- العيد قريشي، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، 2011.

14- عيسى غاشبار قحوش وآخرون، **المستحلبات النفطية و سلوكياتها**، الجامعة الخاصة السورية، مشروع تخرج لنيل إجازة الهندسة البترولية، كلية هندسة البترول، 2015.

15- فطيمة لبعل، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2017.

16- محمد زراقة، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات** ، دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة تلمسان، 2015.

17- مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2014.

18- نبيل زعبي، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري** رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف، 2012.

19- نجية معداوي، **الآليات القانونية في عمليات تصدير النفط الخام الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الخاص، الجزائر، 2015.

20- نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 1986-2008**، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009.

21- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات** رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.

22- يوسف ديبي، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2012.

4- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1- مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ندوة مقدمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري** جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر،14 ماي 2015.

5- التقارير:

1- تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الاحصائي2017 .

2- تقارير منظمة الأوبك 2005-2017.

3- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2005-2017.

4- التقرير السنوي لبنك الجزائر2000-2017.

6- المواقع الإلكترونية :

1-http://www. spu.edu.
2-http:// www.kibs.com.
3-http:// www. Alazhar. Ede. Ps/ journal.
4-http:/ /www.iasj.net.
5-http://dlibrary-univ-boumardes.
6-http://strategic vision. ecssr.com

7- مراجع أخرى:

1- مراد علة، **محاضرة في دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها على التنمية الاقتصادية**، قراءة نظرية و تحليلية في حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1-Joel Maurice **, prix de Pétrol**, France, PAO- Paris, 2001.

2- Samir et Yves Simon, **Tecnique finanière international**, 7ème edition, economica, paris, 2002.

3-IEA, International , energy Agency.

الملاحـــق

ملحق 01: جدول توزيع student

Loi de Student avec k degrés de liberté

k	γ										
	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.010	0.005	0.0025	0.0010	0.0005
1	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.428	3.930	4.318
13	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.197	3.610	3.922
19	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.104	3.485	3.767
24	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.679	0.849	1.047	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
80	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
100	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
120	0.677	0.845	1.041	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	2.860	3.160	3.373
∞	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	2.807	3.090	3.291

ملحق 02: جدول توزيع Fisher

Quantiles d'ordre 0.95 de la loi de Fisher

Degrés de liberté du numérateur sur la première ligne

Degrés de liberté du dénominateur sur la colonne de gauche

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40
3	10.13	9.552	9.277	9.117	9.013	8.941	8.887	8.845	8.812	8.786
4	7.709	6.944	6.591	6.388	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964
5	6.608	5.786	5.409	5.192	5.050	4.950	4.876	4.818	4.772	4.735
6	5.987	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.866	3.787	3.726	3.677	3.637
8	5.318	4.459	4.066	3.838	3.687	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347
9	5.117	4.256	3.863	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602
15	4.543	3.682	3.287	3.056	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.852	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.699	2.614	2.548	2.494	2.450
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.508	2.423	2.355	2.300	2.255
25	4.242	3.385	2.991	2.759	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177
30	4.171	3.316	2.922	2.690	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077
50	4.034	3.183	2.790	2.557	2.400	2.286	2.199	2.130	2.073	2.026
60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993
70	3.978	3.128	2.736	2.503	2.346	2.231	2.143	2.074	2.017	1.969
80	3.960	3.111	2.719	2.486	2.329	2.214	2.126	2.056	1.999	1.951
90	3.947	3.098	2.706	2.473	2.316	2.201	2.113	2.043	1.986	1.938
100	3.936	3.087	2.696	2.463	2.305	2.191	2.103	2.032	1.975	1.927
150	3.904	3.056	2.665	2.432	2.274	2.160	2.071	2.001	1.943	1.894
200	3.888	3.041	2.650	2.417	2.259	2.144	2.056	1.985	1.927	1.878
400	3.865	3.018	2.627	2.394	2.237	2.121	2.032	1.962	1.903	1.854

ملحق 03 : جدول durbin- watson

Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU

	k'*=1		k'=2 k'=10		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7		k'=8		k'=9			
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----
7	0.700	1.356	0.467	1.896	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	----	----	----	----	----	----	----	----
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	----	----	----	----	----	----
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	----	----	----	----
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	----	----
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.280	0.621	2.419	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.470
28	1.328	1.476	1.255	1.560	1.181	1.650	1.104	1.747	1.028	1.850	0.951	1.959	0.874	2.071	0.798	2.188	0.723	2.309	0.649	2.431
29	1.341	1.483	1.270	1.563	1.198	1.650	1.124	1.743	1.050	1.841	0.975	1.944	0.900	2.052	0.826	2.164	0.753	2.278	0.681	2.396
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.650	1.143	1.739	1.071	1.833	0.998	1.931	0.926	2.034	0.854	2.141	0.782	2.251	0.712	2.363
31	1.363	1.496	1.297	1.570	1.229	1.650	1.160	1.735	1.090	1.825	1.020	1.920	0.950	2.018	0.879	2.120	0.810	2.226	0.741	2.333
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.650	1.177	1.732	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.836	2.203	0.769	2.306
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.730	1.127	1.813	1.061	1.900	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.796	2.281
34	1.393	1.514	1.333	1.580	1.271	1.652	1.208	1.728	1.144	1.808	1.079	1.891	1.015	1.978	0.950	2.069	0.885	2.162	0.821	2.257
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.160	1.803	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	2.236
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.876	1.053	1.957	0.991	2.041	0.930	2.127	0.868	2.216
37	1.419	1.530	1.364	1.590	1.307	1.655	1.249	1.723	1.190	1.795	1.131	1.870	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	2.197
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.970	2.098	0.912	2.180
39	1.435	1.540	1.382	1.597	1.328	1.658	1.273	1.722	1.218	1.789	1.161	1.859	1.104	1.932	1.047	2.007	0.990	2.085	0.932	2.164
40	1.442	1.544	1.391	1.600	1.338	1.659	1.285	1.721	1.230	1.786	1.175	1.854	1.120	1.924	1.064	1.997	1.008	2.072	0.952	2.149
45	1.475	1.566	1.430	1.615	1.383	1.666	1.336	1.720	1.287	1.776	1.238	1.835	1.189	1.895	1.139	1.958	1.089	2.022	1.038	2.088
50	1.503	1.585	1.462	1.628	1.421	1.674	1.378	1.721	1.335	1.771	1.291	1.822	1.246	1.875	1.201	1.930	1.156	1.986	1.110	2.044
55	1.528	1.601	1.490	1.641	1.452	1.681	1.414	1.724	1.374	1.768	1.334	1.814	1.294	1.861	1.253	1.909	1.212	1.959	1.170	2.010
60	1.549	1.616	1.514	1.652	1.480	1.689	1.444	1.727	1.408	1.767	1.372	1.808	1.335	1.850	1.298	1.894	1.260	1.939	1.222	1.984
65	1.567	1.629	1.536	1.662	1.503	1.696	1.471	1.731	1.438	1.767	1.404	1.805	1.370	1.843	1.336	1.882	1.301	1.923	1.266	1.964
70	1.583	1.641	1.554	1.672	1.525	1.703	1.494	1.735	1.464	1.768	1.433	1.802	1.401	1.838	1.369	1.874	1.337	1.910	1.305	1.948
75	1.598	1.652	1.571	1.680	1.543	1.709	1.515	1.739	1.487	1.770	1.458	1.801	1.428	1.834	1.399	1.867	1.369	1.901	1.339	1.935
80	1.611	1.662	1.586	1.688	1.560	1.715	1.534	1.743	1.507	1.772	1.480	1.801	1.453	1.831	1.425	1.861	1.397	1.893	1.369	1.925
85	1.624	1.671	1.600	1.696	1.575	1.721	1.550	1.747	1.525	1.774	1.500	1.801	1.474	1.829	1.448	1.857	1.422	1.886	1.396	1.916
90	1.635	1.679	1.612	1.703	1.589	1.726	1.566	1.751	1.542	1.776	1.518	1.801	1.494	1.827	1.469	1.854	1.445	1.881	1.420	1.909
95	1.645	1.687	1.623	1.709	1.602	1.732	1.579	1.755	1.557	1.778	1.535	1.802	1.512	1.827	1.489	1.852	1.465	1.877	1.442	1.903
100	1.654	1.694	1.634	1.715	1.613	1.736	1.592	1.758	1.571	1.780	1.550	1.803	1.528	1.826	1.506	1.850	1.484	1.874	1.462	1.898
150	1.720	1.747	1.706	1.760	1.693	1.774	1.679	1.788	1.665	1.802	1.651	1.817	1.637	1.832	1.622	1.846	1.608	1.862	1.593	1.877
200	1.758	1.779	1.748	1.789	1.738	1.799	1.728	1.809	1.718	1.820	1.707	1.831	1.697	1.841	1.686	1.852	1.675	1.863	1.665	1.874

***k' is the number of regressors excluding the intercept**

الملحق رقم 04:

بنك الجزائر

2.9 هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الامريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2009		39 297	549	5 863	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010		40 212	945	6 027	1 406	9 944	330	15 573	5 987
2011		47 300	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012		50 376	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013		54 903	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014		58 330	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
	السداسي الأول	29 694	1 467	5 771	998	6 556	308	9 270	5 324
	السداسي الثاني	28 636	1 384	5 234	886	6 184	349	9 636	4 963
	الثلاثي الأول	13 832	760	2 743	509	2 926	153	4 215	2 526
2015	الثلاثي الأول	13 038	457	2 517	404	2 928	163	4 477	2 092
	جانفي	4 310	116	937	121	925	39	1 487	685
	فيفري	3 705	107	702	110	801	47	1 321	617
	مارس	5 023	234	878	173	1 202	77	1 669	790
		(النسبة السنوية للواردات)							
2009		100	1,40	14,92	3,06	25,87	0,60	38,53	15,64
2010		100	2,35	14,99	3,50	24,73	0,82	38,73	14,89
2011		100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012		100	9,84	17,91	3,65	21,10	0,65	27,00	19,84
2013		100	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23
2014		100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
	السداسي الأول	100	4,94	19,43	3,36	22,08	1,04	31,22	17,93
	السداسي الثاني	100	4,83	18,28	3,09	21,60	1,22	33,65	17,33
	الثلاثي الأول	100	5,49	19,83	3,68	21,15	1,11	30,47	18,26
2015	الثلاثي الأول	100	3,51	19,31	3,10	22,46	1,25	34,34	16,05
	جانفي	100	2,69	21,74	2,81	21,46	0,90	34,50	15,89
	فيفري	100	2,89	18,95	2,97	21,62	1,27	35,65	16,65
	مارس	100	4,66	17,48	3,44	23,93	1,53	33,23	15,73

		الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2009		45 477	44 411	1 066	113	170	692	-	25	49
2010		57 762	56 143	1 619	305	165	1 089	-	27	33
2011		73 802	71 662	2 140	357	162	1 495	-	36	16
2012		72 620	70 571	2 048	314	167	1 519	-	30	18
2013		65 823	63 662	2 161	402	108	1 608	-	25	18
2014		61 172	58 362	2 810	323	110	2 350	2	15	10
	السداسي الأول	33 166	31 795	1 371	179	56	1 123	-	7	6
	السداسي الثاني	28 006	26 567	1 439	144	54	1 227	2	8	4
	الثلاثي الأول	16 278	15 553	725	94	26	600	-	2	3
2015	الثلاثي الأول	9 395	8 712	683	80	28	567	-	6	2
	جانفي	3 038	2 775	263	21	6	236	-	-	-
	فيفري	2 682	2 402	280	31	12	236	-	-	1
	مارس	3 675	3 535	140	28	10	95	-	6	1
		(النسبة السنوية للصادرات)								
2009		100,00	97,66	2,34	0,25	0,37	1,52	-	0,05	0,11
2010		100,00	97,20	2,80	0,53	0,29	1,89	-	0,05	0,06
2011		100,00	97,10	2,90	0,48	0,22	2,03	-	0,05	0,02
2012		100,00	97,18	2,82	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013**		100,00	96,72	3,28	0,61	0,16	2,44	-	0,04	0,03
2014		100,00	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	-	0,02	0,02
	السداسي الأول	100,00	95,87	4,13	0,54	0,17	3,39	-	0,02	0,02
	السداسي الثاني	100,00	94,86	5,14	0,51	0,19	4,38	0,01	0,03	0,01
	الثلاثي الأول	100,00	95,55	4,45	0,58	0,16	3,69	-	0,01	0,02
2015	الثلاثي الأول	100,00	92,73	7,27	0,85	0,30	6,04	-	0,06	0,02
	جانفي	100,00	91,34	8,66	0,69	0,20	7,77	-	-	-
	فيفري	100,00	89,56	10,44	1,16	0,45	8,80	-	-	0,04
	مارس	100,00	96,19	3,81	0,76	0,27	2,59	-	0,16	0,03

المصدر: المديرية العامة للصرف

(**) معطيات بنك الجزائر / 2013 معطيات محينة

التمثيل البياني 2,9 : تطور الواردات و الصادرات

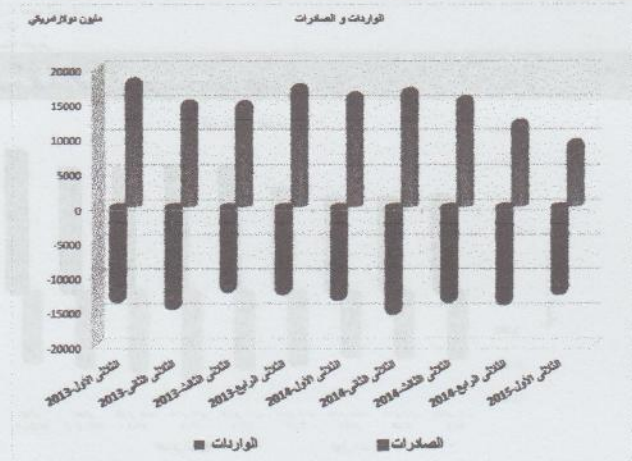

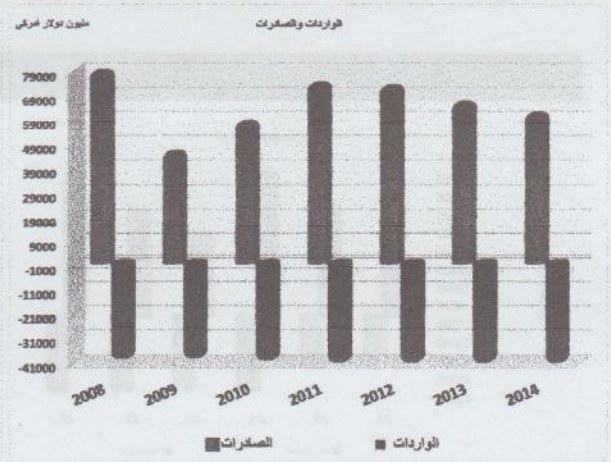

الملحق رقم 05:

2.9 هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2006		21 456	244	3 800	843	4 934	96	8 528	3 011
2007		27 631	324	4 954	1 325	7 105	146	10 026	3 752
2008		39 479	595	7 796	1 378	9 154	86	15 434	5 036
2009		39 297	549	5 863	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010		40 212	945	6 027	1 406	9 944	330	15 573	5 987
2011		47 300	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
	الثلاثي الأول	11 489	161	2 225	423	2 427	68	4 433	1 752
	الثلاثي الثاني	12 839	255	2 659	457	2 992	56	4 382	1 998
	الثلاثي الثالث	11 747	499	2 431	440	2 523	50	3 860	1 944
	الثلاثي الرابع	11 225	249	2 490	416	2 489	55	3 276	2 250
2012	الثلاثي الأول	10 435	143	2 077	515	2 443	69	3 145	2 043
	جانفي	3 599	41	816	156	828	17	1 076	665
	فيفري	2 958	69	551	120	696	19	905	598
	مارس*	3 878	33	710	239	919	33	1 164	780
				(النسبة السنوية للواردات)					
2006		100	1.26	16.43	2.82	24.60	0.13	41.40	13.37
2007		100	1.40	14.92	3.06	25.87	0.60	38.53	15.64
2008		100	2.35	14.99	3.50	24.73	0.82	38.73	14.89
2009		100	2.46	20.73	3.75	22.05	0.48	33.72	16.79
2010		100	1.40	19.37	3.68	21.12	0.59	38.58	15.25
2011		100	1.99	20.71	3.87	23.30	0.44	34.13	15.56
	الثلاثي الأول	100	4.25	20.69	3.75	21.48	0.43	32.86	16.55
	الثلاثي الثاني	100	2.22	22.18	3.71	22.17	0.49	29.18	20.04
	الثلاثي الثالث	100	1.37	19.90	4.94	23.41	0.66	30.14	19.58
	الثلاثي الرابع	100	1.14	22.67	4.33	23.01	0.47	29.90	18.48
2012	الثلاثي الأول	100	2.33	18.63	4.06	23.53	0.64	30.59	20.22
	جانفي	100	0.85	18.31	6.16	23.70	0.85	30.02	20.11
	فيفري								
	مارس*								

الصادرات

		الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2006		54 791	53 608	1 183	73	195	828	-	44	43
2007		60 916	59 605	1 311	92	153	988	-	44	34
2008		79 146	77 192	1 954	121	340	1 390	-	69	34
2009		45 477	44 411	1 066	113	170	692	-	25	49
2010		57 762	56 143	1 619	305	165	1 089	-	27	33
2011		73 802	71 662	2 140	357	152	1 495	-	36	16
	الثلاثي الأول	18 506	18 014	492	51	40	392	-	6	3
	الثلاثي الثاني	18 617	18 026	591	107	30	440	-	10	4
	الثلاثي الثالث	18 279	17 786	493	108	48	322	-	10	5
	الثلاثي الرابع	18 400	17 836	564	91	44	341	-	10	4
2012	الثلاثي الأول	20 962	20 398	564	39	45	468	-	9	3
	جانفي	7 211	7 000	211	9	12	186	-	3	1
	فيفري	6 425	6 332	93	13	24	53	-	2	1
	مارس*	7 326	7 066	260	17	9	229	-	4	1
					(النسبة السنوية للصادرات)					
2006		100	97.53	2,47	0.15	0.43	1,76	-	0.09	0.04
2007		100	97.88	2,34	0.25	0.37	1,52	-	0.09	0,11
2008		100	97.20	2,80	0.53	0,29	1,89	-	0.05	0,06
2009		100	97.10	2,90	0.48	0.22	2,03	-	0.05	0.02
2010		100	97.34	2,66	0.28	0.22	2,12	-	0.03	0.02
2011		100	96.83	3,17	0.57	0,16	2,36	-	0.05	0.02
	الثلاثي الأول	100	97.30	2,70	0.59	0.26	1,76	-	0.05	0.03
	الثلاثي الثاني	100	85.09	2,69	0,43	0,21	1,63	-	0.05	0,02
	الثلاثي الثالث	100	97.31	2,69	0,19	0,21	2,23	-	0.04	0.01
	الثلاثي الرابع	100	97,07	2,93	0,12	0,17	2,58	-	0.04	0.01
2012	الثلاثي الأول	100	98,55	1,45	0.20	0,37	0,82	-	0.03	0.02
	جانفي	100	96,45	3,55	0,23	0,12	3,13	-	0.05	0,01
	فيفري									
	مارس*									

النسب السنوية للمادة المختارة

(*) معطيات مؤقتة

(**) معطيات بنك الجزائر

التمثيل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

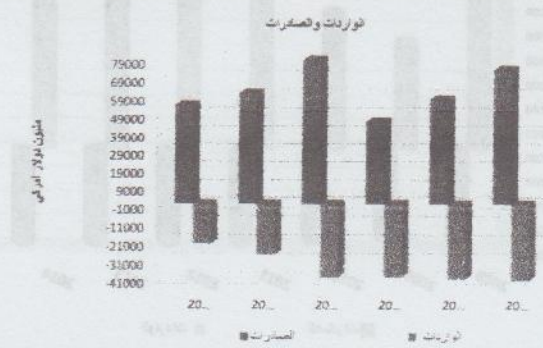

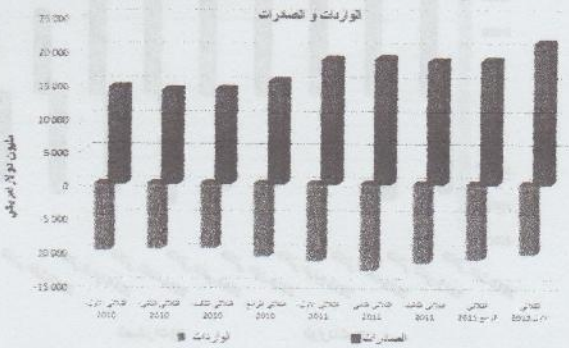

الملحق رقم 06 :

2.9 هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	طاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2012		50 376	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013		54 903	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014		58 330	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015		51 646	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
2016		46 727	1 292	8 224	1 559	11 482	501	15 394	8 275
2017	السداسي الأول	22 986	657	4 437	792	5 302	346	7 321	4 131
	الثلاثي الأول	11 689	219	2 263	443	2 670	178	3 936	1 980
	الثلاثي الثاني	11 297	438	2 174	349	2 632	168	3 385	2 151
	الثلاثي الثالث*	10 940	497	2 068	281	2 663	128	3 128	2 175
	جويلية	3 890	281	737	106	920	42	1 092	712
	أوت	3 965	150	729	101	974	51	1 155	805
	سبتمبر*	3 085	66	602	74	769	35	881	658
		(النسبة المئوية للواردات)							
2012		100	9,84	17,91	3,65	21,10	0,65	27,00	19,84
2013		100	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23
2014		100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015		100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
2016		100	2,76	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71
2017	السداسي الأول	100	2,86	19,30	3,45	23,07	1,51	31,85	17,97
	الثلاثي الأول	100	1,87	19,36	3,79	22,85	1,52	33,67	16,94
	الثلاثي الثاني	100	3,88	19,24	3,09	23,29	1,49	29,96	19,04
	الثلاثي الثالث*	100	4,54	18,90	2,57	24,34	1,17	28,59	19,88
	جويلية	100	7,22	18,95	2,72	23,65	1,08	28,07	18,30
	أوت	100	3,78	18,39	2,55	24,56	1,29	29,13	20,30
	سبتمبر*	100	2,14	19,51	2,40	24,93	1,13	28,56	21,33

		الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2012		72 620	70 571	2 048	314	167	1 519	-	30	18
2013		65 823	63 662	2 161	402	108	1 608	-	25	18
2014		61 172	58 362	2 810	323	110	2 350	2	15	10
2015		35 138	33 081	2 057	239	105	1 685	-	17	11
2016		29 698	27 917	1 781	327	84	1 299	-	53	18
2017	الثلاثي الأول	8 917	8 369	547	87	19	426	-	13	3
	الثلاثي الثاني	8 021	7 616	405	102	15	265	-	16	6
	الثلاثي الثالث*	8 225	7 800	425	88	17	282	-	32	8
	جويلية	2 899	2 761	138	12	7	109	-	7	2
	أوت	3 025	2 867	158	62	4	85	-	5	2
	سبتمبر*	2 098	1 989	109	28	4	71	-	4	2
		(النسبة المئوية للصادرات)								
2012		100,00	97,18	2,82	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013		100,00	96,72	3,28	0,61	0,16	2,44	-	0,04	0,03
2014		100,00	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	0,003	0,02	0,02
2015		100,00	94,15	5,85	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
2016		100,00	94,00	6,00	1,10	0,28	4,37	-	0,18	0,06
2017	الثلاثي الأول	100,00	93,86	6,14	0,97	0,22	4,78	-	0,14	0,03
	الثلاثي الثاني*	100,00	94,96	5,04	1,28	0,18	3,31	-	0,20	0,08
	الثلاثي الثالث*	100,00	94,83	5,17	1,07	0,21	3,43	-	0,39	0,07
	جويلية	100,00	95,26	4,74	0,43	0,23	3,76	-	0,25	0,07
	أوت	100,00	94,78	5,22	2,05	0,13	2,81	-	0,17	0,07
	سبتمبر*	100,00	94,80	5,20	1,33	0,19	3,38	-	0,19	0,10

المصدر: المديرية العامة للجمارك
(*) معطيات مؤقتة
(**) محاسبات بنك الجزائر

التمثيل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

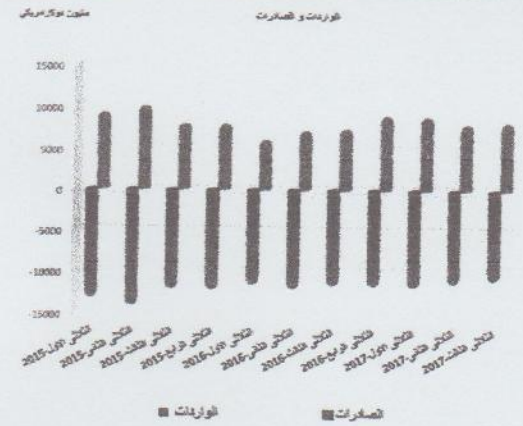

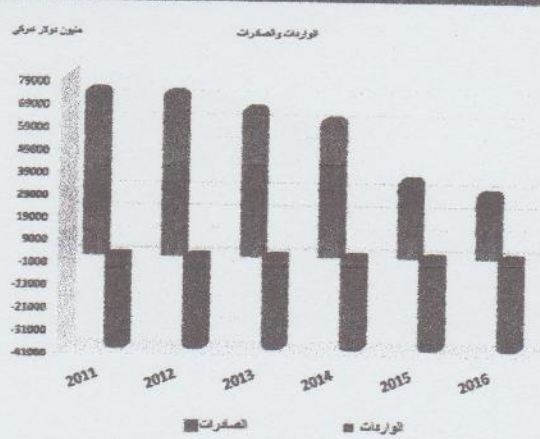

الملخص

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية بين جميع مصادر الطاقة، ويعد أحد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى، فقد خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة و مفاجئة مند اكتشافه إلى يومنا هذا، وهذا نتيجة إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات مما انعكس على اقتصاديات العديد من الدول، والاقتصاد الجزائري يعاني من نفس المشكل بصفته يعتمد بشكل أساسي على القطاع النفطي في صادراته، فكل تغير في السعر النفطي يؤثر بشكل كبير على ميزانها التجاري.

وعليه قمنا بتحليل تغيرات أسعار النفط وآثارها على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)، وتوصلت الدراسة القياسية لأثر تغير سعر النفط على الميزان التجاري الجزائري، حيث اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول أي وجود علاقة طردية بين الميزان التجاري والسعر النفطي.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، رصيد الميزان التجاري، سعر الصرف.

Summary

Oil occupies the first place in terms of importance among all energy sources and is one of the most important causes of the permanent conflict between the major powers, and its prices have been sharp fluctuation and surprise since it was discovered to this day, and this is the result of a combination of factors and influences that have been reflected in the economies of many countries and the economy of Algerian, suffers from the same problem as it relies on a basic oil sector in its export, every change in the price of oil has a significant impact on its trade balance.

Therefore, we analyzed the changes in oil prices and their effects on the trade balance during the period 2000 to 2016, the standard study of the impact of the change in oil price on the Algerian trade balance showed that the economy is heavily influenced by oil price change.

Mots-clés: prix du pétrole, solde de la balance commerciale, taux de change.